

دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية

د. ناصر محمد أنور أبو الوفا مدرس المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة أسيوط	أ. أحمد محمود محمد علام مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة أسيوط	د. نصر الدين محمد علي هندي أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة - جامعة أسيوط
---	---	---

ملخص البحث:

تُمثل التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات التي تتعلق بجوانب أداء المنشأة؛ لذا فإن هذه التقارير يجب أن تشمل المعلومات التي تجعلها تحقق الهدف منها المتمثل في مدى قدرتها على التعبير عن الواقع الاقتصادي للمنشأة.

ولقد ظهرت اتجاهات عديدة لتطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الحالية، ومن أحدث هذه الاتجاهات تقارير الأعمال المتكاملة والتي توفر معلومات كاملة - مالية وغير مالية - عن كافة أوجه نشاط المنشأة.

ويهدف هذا البحث بصفة رئيسة إلى تحديد مدى مساهمة تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، والحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.

وتوصل البحث إلى أن تقارير الأعمال المتكاملة - من حيث أهميتها وخصائصها وعناصرها - تُسهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والحد من فجوة الإفصاح المحاسبي، كما أظهرت الدراسة التطبيقية أن مستوى الإفصاح في التقارير المالية الحالية لمجتمع الدراسة كان بدرجة متوسطة مقارنةً بالإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، ولذا تم قبول فرض البحث بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

الإفصاح المحاسبي، فجوة الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، تقارير الأعمال المتكاملة، أصحاب المصلحة.

موضوع البحث وأهميته:

تُعد التقارير المالية الناتج النهائي للنموذج المحاسبي، والأساس الذي يمد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لإ اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن ثم فإنه من الضروري اتسام هذه التقارير بدرجة مناسبة من الجودة والإفصاح الكافي عن جميع الأحداث التي تكون المنشأة طرفاً فيها في ظل تطور بيئة الأعمال وما يتبعها من تطلعات أصحاب المصلحة في الحصول على معلومات كافية لدعم عملية إتخاذ القرارات، وبالتالي برزت الحاجة لتطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ليعكس هذه التطورات وعدم تركيزه على المعلومات المالية الماضية فقط (ملو العين؛ عبدالحكيم، ٢٠١٣: ٥٦٢).

ومنذ فترة انتصح عدم قدرة التقارير المالية للمنشأة على مسايرة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال وقصورها في توفير المعلومات عن أداء المنشأة، فكما يرى البعض إنه منذ عام ١٩٧٠ حدث تطور ملحوظ في الجوانب الاجتماعية والبيئية والأخلاقية ومدى قدرة التقارير المالية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه الجوانب، واستمر ذلك حتى أصبح الإفصاح عن الاستدامة في الآونة الأخيرة من الأمور المهمة (Kosovic & Patel, 2013: 1). وفي ظل التطورات التي أحدثتها العولمة، وزيادة متطلبات أصحاب المصلحة من المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية، يقع على عاتق المنشأة وإدارتها الاستجابة لهذه المتطلبات من خلال تقديم تقارير توفر معلومات مالية وغير مالية عن كافة أبعاد أنشطة المنشأة (IIRC, 2011).

ولقد قدم كثير من الباحثين محاولات لتطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير الحالية بغرض تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في التفهم المناسب لواقع المنشأة، ومن هذه المحاولات ما قدمه (Grundy, et al, 1998) لربط المحاسبة المالية بالاستراتيجية فيما يعرف بالمحاسبة المالية الاستراتيجية، التي تقوم على تطوير محتوى التقارير المالية لتوفر معلومات تُقيد في توضيح قدرة المنشأة على خلق القيمة من خلال النظرة الاستراتيجية الشمولية، وقد أكد على ذلك (عبدالعظيم، ٢٠٠٥: ٦) واعتبر إن هذه المحاولة تتجه نحو إيجاد تكامل بين التقارير المالية الحالية والمعلومات الأخرى كمحاولة للحد من فجوة المعلومات لدى أصحاب المصلحة. كما قُدمت جهود نحو تطوير نموذج أعمال المنشأة بحيث يقدم معلومات عن محركات القيمة والمخاطر والفرص (الأرضي، ٢٠٠٩)، الأمر الذي يعكس استمرار محاولات التطوير.

ومن ناحية أخرى بُذلت كثير من الجهود المهنية نحو تطوير التقارير المالية ومنها مبادرة التقارير العالمية (GRI) Global Reporting Initiative عام ١٩٩٧ التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من جودة التقارير المالية لخدمة أصحاب المصلحة. كما تأتت - حديثاً - جهود المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) International Integrated Reporting Council عام ٢٠١٠ التي تعمل على التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية لتطرح مدخلاً جديداً لتطوير التقارير الحالية للمنشأة يطلق عليه التقارير المتكاملة (IR) Integrated Reports، ويقوم المدخل الحديث على فلسفة التكامل بين المعلومات الواردة حالياً في التقارير المالية - بناءً على الاعتراف والقياس الوارد بالمعايير المحاسبية - والمعلومات الأخرى التي لم يُستقر على قواعد الاعتراف بها حتى الآن؛ وذلك من أجل الوصول إلى مدخل مقبول عالمياً لإعداد تقارير المنشآت (Busco, et al, 2013: 34-35). ويوضح الجدول التالي (رقم ١) الفرق بين التقارير المالية الحالية وتقارير الأعمال المتكاملة:

جدول رقم (١)

أوجه المقارنة بين التقارير المالية وتقارير الأعمال المتكاملة

أوجه المقارنة	التقارير المالية	تقارير الأعمال المتكاملة
١- مستوى الإفصاح	إفصاح محدود	مزيد من الشفافية
٢- رأس المال	مالي	جميع صور رأس المال
٣- التفكير	منعزل	متكامل
٤- التركيز	مالي تاريخي	تاريخي، ومستقبلي، واستراتيجي
٥- الإطار الزمني	المدى القصير	المدى القصير، والمتوسط، والطويل
٦- المرونة	قواعد مُلزمة	الاستجابة للظروف
٧- الإيجاز	طويلة ومعقدة	موجزة وجوهرية
٨- التكنولوجيا	ورقية	تكنولوجية

المصدر: (علي، ٢٠١٢: ٣٤٣)

وبالتالي تظهر أهمية البحث الحالي في محاولة الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي، عن طريق تطوير المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية باستخدام أحد الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي المتمثل في تقارير الأعمال المتكاملة. كما يُعد هذا البحث من البحوث الحديثة التي تحاول الوقوف على واقع تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة الأعمال المصرية بغرض معرفة مدى إسهام تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية، وبالتالي توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة بما يُسهم في دعم عملية اتخاذ القرارات وتحقيق كثير من المنافع المرجوة.

تحليل نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وموقف البحث الحالي:

ما زالت التقارير المالية الحالية المصدر الرئيس للمعلومات المُعبّرة عن الواقع الاقتصادي للمنشأة، كما توجد هيئات مهنية معنية بإصدار معايير تُنظم عملية إعداد التقارير المالية، ورغم تطوير وتعديل هذه المعايير من فترة إلى أخرى طبقاً لمستجدات بيئة الأعمال وبيئة المحاسبة إلا إن هناك بعض القضايا الاقتصادية المتعلقة بنشاط المنشأة مازالت خارج نطاق هذه المعايير لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بالقياس المحاسبي وغيره، وبالتالي يرى كثير من الباحثين أن التقارير المالية بمحتواها الحالي لا تقدم صورة واضحة وشاملة عن الواقع الاقتصادي للمنشأة مما جعل هناك أوجه قصور في هذه التقارير.

فقد أشارت دراسة (Ruiz-Lozan & Valencia, 2016: 252-260) إلى إن التقارير المالية الحالية توفر معلومات عن رأس المال الملموس في الأجل القصير، ولذا تُعاني هذه التقارير من قصور المعلومات الاستراتيجية المتعلقة برؤوس الأموال الملموسة وغير الملموسة لتقييم الأداء على المدى البعيد. كما تناولت دراسة (يونس، ٢٠١٠: ١٠٧-١٣٨) أهمية القياس المحاسبي للأصول المعرفية من منظور

استراتيجي ومدى قصور التقارير المالية في التقرير عن هذه الأصول، وأوضحت الدراسة أن التقارير المالية تكاد تخلو تماماً من الأصول المعنوية التي تُعد الأصول المعرفية أحد مكوناتها. وكذلك ترى دراسة (الفارس، ٢٠١٤: ٢٣٣-٢٦٤) أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر إيجابياً على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ولذا أوصت الدراسة بضرورة مواجهة هذا القصور بتطوير محتوى التقارير المالية ليشمل رأس المال الفكري. وتوصلت دراسة (Hayati & Putra, 2015: 999-1007) إلى إنخفاض مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير الحالية رغم أهميته في تحقيق تأثير إيجابي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي أكدته دراسة (مليجي، ٢٠١٥: ١٤٩-٢٣٦) من خلال تحليل المحتوى المعلوماتي لعدد ١٣٧ منشأة مسجلة بالبورصة المصرية؛ حيث اتضح قصور التقارير المالية لهذه المنشآت في الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وفي سياق قصور التقارير المالية تأتي دراسة (العازمي، ٢٠١٢: ١٧١-٢٠٦) التي تناولت أوجه القصور في التقارير الحالية، وانتهت الدراسة إلى إن هناك قصوراً مُتمثلاً في عدم شمولها معلومات عن رأس المال الفكري وعدم توفيرها للمعلومات غير المالية المتعلقة بالتشغيل ومقاييس الأداء، إضافةً إلى قصور هذه التقارير في توفير معلومات عن الأداء البيئي للمنشأة والمعلومات المستقبلية. كما أشارت دراسة (رجب، ٢٠١٦: ٣٧٥-٤١٥) التي أجريت على المنشآت المسجلة في مؤشر EGX30 لتقييم الإفصاح غير المالي عن المعلومات المستقبلية، إلى وجود قصور في مستويات إفصاح المنشأة عن المعلومات المستقبلية المتعلقة بالمخاطر والفرص وخطط الإدارة المستقبلية. وترى دراسة (الأرضي، ٢٠١٥: ٢٣٩-٣٠١) أن هناك قصوراً في التقارير المالية؛ حيث يقدم الإفصاح الحالي معلومات تركز على المدى القصير، كما يشوب بعض معلومات التقارير المالية عدم الدقة والموضوعية، وبالتالي توفر التقارير المالية معلومات للمقاييس التقليدية للقيمة، ومن ثم يوجد قصور في التقارير الحالية فيما يتعلق بالمعلومات التي تتطلبها المقاييس الحديثة للقيمة.

وتناولت دراسة (Liu, et al, 2011: 2211-2218) أهمية الإفصاح البيئي ومدى وجود اختلاف حول محتوياته، وتوصلت الدراسة إلى إن التقارير الحالية ما زالت لا تقدم معلومات حقيقية وكافية لأصحاب المصلحة؛ نظراً لوجود تضارب بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. كما توصلت دراسة (Correa-Ruiz & Moneva-Abadía, 2011: 187-211) إلى وجود قصور في الإفصاح المحاسبي عن مسؤوليات المنشأة تجاه المجتمع مما يخل بمتطلبات الاتجاه السائد نحو التنمية المستدامة، الأمر الذي أكدته دراسة (محمد، ٢٠١٦: ١٩٣-٢٨١) التي قامت بقياس العلاقة بين المحتوى المعلوماتي لكل من الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك في إطار تحسين الشفافية وجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة؛ حيث توصلت الدراسة إلى إنه رغم وجود إفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمنشأة؛ إلا إنه عند مستوى منخفض، مما يعني وجود قصور في التعبير السليم للتقارير المنشورة عن الأداء الفعلي للمنشأة تجاه البيئة والمجتمع في إطار التنمية المستدامة.

ورغم محاولات التطوير إلا إن فجوة الإفصاح المحاسبي مستمرة، فقد أوضحت نتائج دراسة (Oyewumi, et al, 2018: 195-205) استمرار قصور المنشأة وإدارتها في الإفصاح السليم عن الأداء البيئي والاجتماعي، مما يؤثر على المنافع المستقبلية لأصحاب المصلحة. وفي دراسة (مليجي، ٢٠١٥: ١-٦٠) التي استهدفت تقييم ممارسات التنمية المستدامة ومدى أثر الإفصاح عنها على جودة الأرباح

المحاسبية، ومن خلال تحليل محتوى عينة من التقارير المالية المنشورة للمنشآت، توصلت الدراسة إلى قصور التقارير المالية المنشورة في التعبير السليم عن ممارسات التنمية المستدامة للمنشأة، وذلك رغم وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستويات الإفصاح عن التنمية المستدامة ومستويات جودة أرباح المنشأة. وتناولت دراسة (الصاوي، ٢٠١٤: ٤٩٣-٥٧٦) واقع المحاسبة عن رأس المال الطبيعي وبخاصة التنوع البيولوجي في عدد ٣٧ منشأة بالبورصة المصرية؛ حيث خلُصت الدراسة إلى وجود قصور في التقارير المالية في شأن الإفصاح عن معلومات رأس المال الطبيعي بسبب تركيز القواعد والمبادئ المحاسبية على التكلفة التاريخية، بما لا يوفر صورة واضحة ودقيقة عن الأصول الطبيعية، ومكونات رأس المال الطبيعي.

ولقد أتجه البحث المحاسبي عقب ظهور تقارير الأعمال المتكاملة عام ٢٠١٠ من قبل المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة - كأحد محاولات تطوير التقارير الحالية للمنشأة - نحو دراسة التقارير المتكاملة من زوايا مختلفة وعلى ضوء اعتبارات كثيرة، فعلى المستوى الدولي كانت دراسة (KPMG, 2011) التي ترى أن التقرير المتكامل وسيلة جديدة لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة، حيث يُسهم التقرير المتكامل في زيادة مستوى الشفافية ويقدم نموذج محاسبي جديد يصف جميع أنواع رؤوس الأموال، مع التركيز على الماضي والمستقبل بشكل استراتيجي. وتؤكد ذلك دراسة (ACCA, 2012: 1-5) التي تناولت التقرير المتكامل على ضوء إطار المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة مقارنةً بمتطلبات البورصة في جنوب أفريقيا، حيث خلُصت الدراسة إلى أهمية التقرير المتكامل في تحقيق تكامل القياس المحاسبي للجوانب المختلفة المتعلقة بالأداء البيئي والأداء الاجتماعي والقيم الأخلاقية، فضلاً عن أن التقرير المتكامل أسهم في تحقيق تغير إيجابي في معدلات المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

ومن زاوية قدرة النظام الداخلي للمنشأة على تطبيق التقرير المتكامل، اهتمت دراسة (Stubbs & Higgins, 2014: 1068-1090) بتحليل التحديات والصعوبات الجديدة التي تواجه إعداد التقرير المتكامل مقارنةً بتقرير الاستدامة، إضافةً إلى تحديد مدى حاجة التقرير المتكامل لتغييرات تنظيمية داخل المنشأة. ومن خلال إجراء ٢٣ مقابلة مع المديرين الماليين لعدد ١٥ منشأة استرالية توصلت الدراسة إلى أن التقرير المتكامل يُعد مرحلة تالية لتقرير الاستدامة في شأن مسار تطوير تقارير المنشأة، وأن إعداد التقرير المتكامل يحتاج إلى تغييرات تنظيمية تتعلق بمراد المنشأة وهيكل إدارتها وبعض أنشطتها الجوهرية. وعلى النقيض من النتيجة السابقة تأتي دراسة (Cheng, et al, 2014: 90-119) التي تناولت إطار التقارير المتكاملة لتؤكد أن تجربة جنوب أفريقيا في هذا الشأن تعطي دليلاً على أن تطبيق التقرير المتكامل لا يحتاج إلى تغييرات تنظيمية، كما إنه يمكن الاعتماد على آليات تقرير الاستدامة في إعداد التقرير المتكامل. وتؤكد على النتيجة الأخيرة دراسة (Villiers & Mahonen, 2014) حيث ترى أن التقرير المتكامل يُمثل فرصة للحد من فجوة المعلومات وتجنب الانفصال بين المعلومات المالية وغير المالية، وأن إمكانية تطبيقه تأتي تحت مظلة متطلبات قانون معاهدة الاتحاد الأوربي الذي يلزم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

وعلى أساس اهتمام تقارير الأعمال المتكاملة بأصحاب المصلحة وعملية خلق القيمة لهم وللمنشأة، اهتمت دراسة (Dumitra, et al, 2015: 955-976) بدور التقرير المتكامل في توصيل معلومات توضح عملية خلق القيمة وكيفية الحفاظ عليها في المستقبل (القيمة المستدامة لأصحاب المصلحة)، وأشارت

نتائج الدراسة إلى إن معظم المنشآت تقوم بإعداد تقاريرها لتُقدم في المقام الأول للمساهمين وعدد قليل جداً من أصحاب المصلحة الخارجيين، وإن هناك حالة من عدم الوضوح بشأن عملية خلق القيمة المضافة لأصحاب المصلحة، وإن ثقافة أصحاب المصلحة منحصرة في الاعتماد على التقارير المالية المُعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المتبعة، والأمر نفسه أسفرت عنه نتائج دراسة (Beck, et al, 2017:191-205) التي جاءت لتعطي دلالة على استمرار حالة عدم الاستقرار بشأن تقارير الأعمال المتكاملة. وفي السياق ذاته قامت دراسة (Havlova, 2015: 231-237) بتناول التقرير المتكامل بالتطبيق على ٤٨ منشأة تبنت تجربة هذا التقرير، وتوصلت الدراسة إلى إن المنشآت محل الدراسة تقوم بإعداد تقارير إلزامية وأخرى اختيارية، ومن ثم يأتي التقرير المتكامل ليعمل على جمع هذه التقارير في تقرير واحد مما يقلل من عدد التقارير المقدمة، كما إنه يُمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في إعداد التقرير المتكامل، أيضاً أظهرت الدراسة أن هناك كثيراً من المنافع التي يحققها التقرير المتكامل بالقدر الذي جعل الدراسة تُنادى بجعله تقرير إلزامي على المنشأة.

أما على مستوى بيئة الأعمال المصرية، فقد تناول الباحثون تقارير الأعمال المتكاملة منذ ظهورها دولياً وحتى الآن، منتهين في أبحاثهم بالاتفاق على أهميتها، وعدم الاتفاق حول حدودها وكيفية تطبيقها وآثار تطبيقها في بيئة الأعمال المصرية. وفي حدود ما تناوله الباحث من دراسات فإن دراسة (علي، ٢٠١٢: ٣٢٤-٣٦٥) تُعد أول الدراسات التي أُجريت في مصر وتناولت التقرير المتكامل كروية استكشافية لإبراز ماهيته وواقع الممارسة في مصر وكيفية توفير ضوابط لإضفاء الثقة على محتواه، وانتهت الدراسة إلى إن التقرير المتكامل يركز على المعلومات غير المالية المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة والاستراتيجية إلى جانب المعلومات المالية، مما ينعكس على أهمية التقرير المتكامل في مجال تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة، وأن مصر لا يوجد فيها تقرير أعمال متكامل بالشكل المطلوب دولياً. وبالنسبة لأثر التقرير المتكامل على قرارات الاستثمار في الأسهم جاءت دراسة (علي، ٢٠١٣: ٣٥٥-٤٣١) لتوضح إلى أي مدى يؤثر التقرير المتكامل على قرارات أصحاب المصلحة وبخاصة المستثمرين والمحللين الماليين، ومن خلال التطبيق على منشآت الأسهم المصرية توصلت الدراسة إلى قصور التقارير الحالية للمنشأة في توفير المعلومات غير المالية، وأن هناك تحديات في تطبيق التقرير المتكامل تتمثل في عدم وجود مبادئ محددة لهذا التقرير، كما إن التقرير المتكامل يؤثر بشكل إيجابي على قرارات الاستثمار في الأسهم ودقة تنبؤات المحللين الماليين.

ولقد أشارت دراسة (العلاوين، ٢٠١٦: ٣٨١-٤٢٧) إلى دور التقرير المتكامل كأداة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للمنشأة في ترشيد قرارات المستثمرين، وبيّنت الدراسة أن التقرير المتكامل يوفر معلومات مالية وغير مالية، وأن منفعة المعلومات غير المالية تبدأ من كونها داعماً أساسياً في شفافية التقارير المالية، مما ينعكس بشكل إيجابي على قدرة المعلومات الاستراتيجية المُفصح عنها من خلال التقرير المتكامل في دعم قرارات الاستثمار. وتؤيد ذلك دراسة (الشرقاوي، ٢٠١٧: ١٠٣٢-١٠٨١) حيث تناولت أثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً إلى التقرير المتكامل على الأداء المالي للمنشأة، وركزت الدراسة على مقارنة تقرير الاستدامة بالتقرير المتكامل ومدى أفضليتهما لدى المستثمرين، وانتهت إلى أهمية التقرير المتكامل لدى المستثمرين والمحللين الماليين مقارنةً بتقرير الاستدامة، وأن التقرير المتكامل يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في سوق رأس المال.

واستمراراً في محاولة تقييم تقرير الأعمال المتكامل كتجربة محتملة الحدوث في مصر تأتي دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨: ٦٠٤-٦٧٠) لتوضح مدى تأثير خصائص المنشأة على العلاقة بين التقرير المتكامل والقيمة السوقية للمنشأة، حيث أظهرت الدراسة إن التقارير الحالية ما زالت تُعاني من الفشل في الإفصاح عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن المتغيرات المستمرة والمتلاحقة في بيئة الأعمال المصرية، واتفقت الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالتأثير الإيجابي للتقارير المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المالية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، كما أكدت الدراسة على التأثير الإيجابي لهذه التقارير على القيمة السوقية للمنشأة، وانتهت الدراسة إلى إن خصائص المنشأة تترك أثرها في إمكانية تطبيق التقرير المتكامل وبخاصة المنشأة التي تحتاج إلى مصادر التمويل الخارجي.

ويظهر من العرض السابق اتفاق الباحثون - في الخارج ومصر - على أهمية تقارير الأعمال المتكاملة في توفير معلومات مالية وغير مالية تُقيد في ترشيد قرارات المستثمرين ومانحي الائتمان، وتوفير معلومات عن الاستراتيجية داخل المنشأة ومدى قدرتها على خلق القيمة. ورغم هذه الجهود إلا إن تقارير الأعمال المتكاملة تتسم بالحدوث في بيئة الأعمال المصرية ولم يتم تطبيقها حتى الآن، الأمر الذي يجعل نتائج جهود الباحثين السابقين تتسم بأنها نتائج منشودة.

ونظراً لكون تقرير الأعمال المتكامل مبادرة حديثة وبخاصة في بيئة الأعمال المصرية، فقد تعددت الآراء بشأنه ولم يستقر البحث فيه حتى الآن على اتجاه محدد سواء بالقبول والتطبيق أو بالرفض وعدم التطبيق، ويرجع ذلك لكونه - أي تقرير الأعمال المتكامل - مسألة مازالت تحت التجربة، وإنه ذو تاريخ قصير في البحث المحاسبي وبخاصة في مصر، وأن آثاره الاقتصادية مازالت مسألة جدلية، وبالتالي مازال تقرير الأعمال المتكامل مجالاً خصباً للبحث المحاسبي، الأمر الذي يجعله يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

ومن هذا المنطلق تأتي جهود الباحث كإمتداد لجهود الباحثين السابقين ونقطة بداية لباحثين تالين. وفي محاولة لاستكمال جهود الباحثين السابقين سوف يقوم الباحث بدراسة دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال دراسة دورها في الحد من ظاهرة فجوة الإفصاح المحاسبي، إضافة إلى دراسة مستويات إفصاح الشركات العاملة في بيئة الأعمال المصرية في تقاريرها المالية عن المعلومات الواردة في الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، وذلك بغرض الوقوف على مستوى الإفصاح الحالي للشركات المصرية عن المعلومات المتعلقة بجوانب الأداء المالي والبيئي والاجتماعي والحوكمة والاستراتيجية والمعلومات المستقبلية مقارنةً بالإطار المفاهيمي^(١).

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في قصور التقارير الحالية للمنشأة عن تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وبالتالي استمرار الفجوة بين ما يطلبه أصحاب المصلحة وما توفره لهم هذه التقارير وبخاصة في ظل

(١) وبخاصة بعد تزايد حالات وجود أطر معتمدة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وإجراء تعديلات على هذه الأطر وإلزام الشركات بها، ولذا وجب تحديد مستويات جديدة للإفصاح لدى الشركات مقارنةً بالإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة.

تطورات البيئة الاقتصادية؛ ولذا يُثار التساؤل حول دور تقارير الأعمال المتكاملة - كمدخل حديث لتطوير التقارير الحالية - في الحد من هذه الفجوة، وعليه فإن مشكلة البحث تتبلور في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو دور تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي؟.
- كيف يتم تقديم تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة الأعمال المصرية؟.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد مدى مساهمة تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، الأمر الذي يستدعي تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- دراسة أوجه القصور في التقارير المالية.
- ٢- دراسة طبيعة تقارير الأعمال المتكاملة.
- ٣- تحديد الأثر التفاضلي لتقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.
- ٤- الوقوف على واقع تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة الأعمال المصرية.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل مضمون بعض ما جاء بالأدب المحاسبي بخصوص موضوع البحث ومشكلته، ومن ثم محاولة استنباط دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية. كما تم فحص محتوى عينة من التقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وتتبعها عبر سلسلة زمنية للوقوف على واقع تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة الأعمال المصرية.

تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى النقاط التالية:

- أولاً- فجوة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.
- ثانياً- طبيعة تقارير الأعمال المتكاملة.
- ثالثاً- الأثر التفاضلي لتقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.
- رابعاً- الدراسة التطبيقية.

أولاً- فجوة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية:

يُعد الإفصاح أحد شقي الوظيفة المحاسبية، ويتمثل الهدف الرئيس للإفصاح المحاسبي في إمداد أصحاب المصلحة بالمعلومات المهمة عن أنشطة المنشأة. ويرى (الحميد، ٢٠٠٩: ١١٨-١٢٢) أن هناك إجماعاً في المحاسبة على ضرورة أن يجمع الإفصاح بين كونه كاملاً وعادلاً وكافياً، حيث يشير مصطلح "كامل" إلى عرض شامل للمعلومات، بينما يشير مصطلح "عادل" إلى قيد أخلاقي يفرض

معاملة غير متحيزة وغير موجهة لأصحاب المصلحة، في حين يشير مصطلح "كاف" إلى الحد الأدنى من المعلومات التي سيتم التقرير عنها.

ولقد تطورت أساليب الإفصاح المحاسبي بدءاً من القوائم المالية السنوية، والقوائم المالية الدورية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتقرير المراجع الخارجي، إلى الإفصاح المحاسبي عن طريق تقرير مجلس الإدارة، وتقرير هيكل المساهمين، إضافةً إلى قيام بعض الشركات المصرية بالإفصاح عن طريق إعدادها لتقرير الاستدامة، فضلاً عن قيام كثير من الشركات بنشر بعض التقارير عن بعض الأنشطة والقرارات المتعلقة بها، أو الاتفاقيات أو الصفقات في صورة نشرات إخبارية ترسل إلى البورصة المصرية، أو تنشر عبر المواقع الإلكترونية للشركات.

وعلى الرغم من تطور أساليب الإفصاح المحاسبي؛ إلا إن تعدد متطلبات أصحاب المصلحة في ظل متغيرات بيئة الأعمال يجعل المحتوى المعلوماتي للتقارير الحالية غير كافٍ لتلبية هذه المتطلبات، فعلى سبيل المثال؛ هناك حاجة ملحة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية لأصحاب المصلحة وبخاصة المستثمرين والدائنين (حسب الله، ٢٠١٥: ٥٤٨). كذلك ورغم الجهود المبذولة تجاه ضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة وتقديم مقترحات لكيفية الإفصاح عنها داخل التقارير المنشورة، إلا إن فجوة الإفصاح في هذا الشأن ما زالت مستمرة مما ينعكس بشكل سلبي على تقييم أداء المنشأة (Maqbool & Zameer, 2018: 91). أيضاً توجد فجوة في الإفصاح عن رأس المال الفكري داخل التقارير الحالية، رغم أهميته في مجال خلق القيمة (الفارس، ٢٠١٤: ٢٥٨).

ويؤكد هذا القصور معايير المحاسبة المصرية ومن قبلها الدولية بأن التقارير المالية الحالية تتسم بأنها عامة الغرض، ولم تقدم المعلومات بالمستوى والنوعية التي يحتاجها أصحاب المصلحة الحاليين أو المحتملين وبخاصة المستثمرين، وبالتالي لا بد من توفير معلومات أخرى متعلقة بالظروف والتوقعات الاقتصادية والأحداث السياسية والمناخ السياسي وتوقعات المنشأة (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٩ ؛ IASB, 2018). كما لا تُلبي التقارير المالية الحالية احتياجات أصحاب المصلحة نحو تدعيم المساءلة، وزيادة مستوى الشفافية مما ينشئ احتمال وجود حالات من التلاعب في هذه التقارير بغرض تحقيق أهداف محددة مسبقاً (Hoang, et al, 2020: 364-368). ومما لا شك فيه أن عدم كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية، يدفع بعض أصحاب المصلحة إلى الحصول على هذه المعلومات بطرق تؤدي إلى تفاقم ظاهرة عدم تماثل المعلومات (عمر ؛ السقا، ٢٠١٣: ٧٦-٨٤).

ولقد تزايدت حدة قصور التقارير المالية الحالية في ظل التوجه الحديث نحو خلق القيمة وتعظيمها والحفاظ عليها، حيث تفتقد هذه التقارير للمعلومات التي تتعلق برأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي ومدى إيضاح الروابط بينهما وبين رأس المال بصورته التقليدية، الأمر الذي يقلل من مقدرة هذه التقارير على توصيل معلومات لأصحاب المصلحة عن مراحل خلق القيمة داخل المنشأة (Dumitru, et. al, 2015: 958). وفي الآونة الأخيرة تزايدت احتياجات أصحاب المصلحة للإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة، ومسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع؛ مما يعني أن مستويات الإفصاح بالتقارير الحالية لا تفي باحتياجات أصحاب المصلحة (عبد، ٢٠١٩: ٦٥٨)، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ملاحظة الباحث لكثير

من الدراسات الأكاديمية التي تؤكد حاجة أصحاب المصلحة إلى إفصاحات إضافية اختيارية وذلك في مقابل الإفصاحات الإلزامية الحالية.

ويرى الباحث إنه رغم وجود معايير محاسبية تحكم وتقدم نماذج محددة لتجهيز وعرض المعلومات المتعلقة بأنشطة المنشأة؛ إلا إنه هناك مجموعة من المآخذ - التي باتت معلومة لكافة المحاسبين والمهتمين بمجال التقارير المالية - تتبلور في كون معظم معلومات التقارير المالية الحالية (وبخاصة القوائم المالية) تُبنى على التقدير واستخدام طرق محاسبية بديلة، وإجراءات مختلفة لتقييم الأصول، وعدم التقرير بشكل كلي عن بعض الأصول والالتزامات، بسبب صعوبة التقدير والتغيرات المستمرة في الأسعار وإغفال التقرير عن بعض الأنشطة غير القابلة للقياس، كل ذلك جعل التقارير المالية للمنشأة تُجهز وتُعرض بشكل يحقق معه الالتزام بنص المعايير ولكن يُفقد معه التعبير الصادق والحقيقي عن الأوضاع والظروف الاقتصادية للمنشأة. وعليه يُمكن القول إن هذه الإشكاليات تؤكد مدى قصور النموذج المحاسبي الحالي في شأن التقرير عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة؛ ولذا سيظل دور التطوير وتقديم الاجتهاد مستمر، مما يجعلنا نقبل دور تقارير الأعمال المتكاملة كأحد محاولات التطوير للحد من هذه المآخذ.

أيضاً يرى الباحث إن وجود فجوة بين الإفصاح الإلزامي وبين متطلبات أصحاب المصلحة هي المحرك الأساسي للمطالبة بضرورة تطوير التقارير المالية الحالية في ظل إتاحة معايير المحاسبة المصرية والدولية ذلك التطوير من خلال نصها على إمكانية إضافة معلومات إضافية من شأنها إعطاء صورة أكثر وضوحاً للمنشأة ولأصحاب المصلحة (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٩؛ IASB, 2018)، إضافة إلى ذلك فإن تداعيات الأزمات المالية وغيرها، كجائحة كورونا وضعف الثقة في محتوى التقارير المالية الحالية، تستوجب تقارير مالية استراتيجية تركز على الجوانب المالية والمخاطر والسلوك الأخلاقي والبيئي لأنشطة المنشأة وواجباتها ومسئولياتها تجاه جميع فئات أصحاب المصلحة (Songini, et. al, 2020: 1).

ومن ثم يتضح مدى قصور النموذج المحاسبي الحالي (قياس وإفصاح) في التقرير عن كافة أنشطة المنشأة التقليدية التي تركز على الأعمال المالية والتجارية، وكذلك الأنشطة غير التقليدية التي تتصرف نحو تزايد اهتمام المنشأة بالأعمال المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والموارد الطبيعية تحقيقاً للاستدامة، أيضاً قصور هذا النموذج في التقرير عن استراتيجية المنشأة، الأمر الذي يُمكن معه القول بأن هناك أوجه قصور في التقارير المالية الحالية تُبرز مدى الحاجة إلى جهود الباحثين نحو تطوير وتحسين محتواها المعلوماتي لأجل تحقيق المستوى الكافي للإفصاح من ناحية، وتوفير المعلومات اللازمة لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تفهم عملية خلق القيمة في المنشأة والحفاظ عليها عبر الزمن من ناحية أخرى.

ثانياً - طبيعة تقارير الأعمال المتكاملة:

١/ مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة:

تعددت المفاهيم لتقرير الأعمال المتكامل، وذلك يعود إلى الاختلاف حول محتوى هذا التقرير والجوانب التي يشملها وكيفية إعداده. وعليه قدم كثير من الباحثين والمنظمات المهنية عدد من التعاريف لمفهوم هذا التقرير، وكان من أولها تعريف المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة الذي وصف التقرير

المتكامل بأنه تقرير يوصل معلومات موجزة حول استراتيجية المنشأة وهيكل الحوكمة بها وأدائها وتطلعاتها في سياق بيئتها الخارجية، ويوضح كيف يؤدي كل ذلك إلى خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل (7: 2013، IIRC). ويرى (34: 2013، Busco, et al) إن التقرير المتكامل يقدم معلومات حول كيفية مساهمة الإفصاح عن استراتيجية المنشأة والحوكمة بها والتطلعات والرؤية المستقبلية في تكوين القيمة على مر الزمن.

ويرى (222: 2013، Ioana & Adriana) إن التقرير المتكامل يُمثل التوجه الحديث نحو الترابط بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية بغرض تقديم صورة كاملة عن المنشأة، الأمر الذي دعى (1191: 2014، Haller & Staden) إلى القول بأنه تقرير يحتوي على كافة المعلومات التي تُفسر مراحل خلق القيمة الحالية والمستقبلية في المنشأة بما يعود بالنفع على المستخدمين. وترى (الهواري، ٢٠١٥: ٦٤٧) أن التقرير المتكامل ليس جزءاً من التقرير السنوي التقليدي أو مزيج من المعلومات السنوية وتقرير الاستدامة بقدر كونه وسيلة لتوصيل معلومات كمية ووصفية لفهم كامل لمحتوى المنشأة وقدرتها على تكوين القيمة والحفاظ عليها. كما يرى (نصير، ٢٠١٧: ١٣٩) أن التقرير المتكامل يُقدم وصفاً شاملاً لأداء المنشأة وعملية خلق القيمة مما يُساهم في توضيح الفجوة بين ما يطلبه أصحاب المصلحة وما تُفصح عنه المنشأة.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث إن تقرير الأعمال المتكامل يوفر معلومات حول استراتيجية المنشأة والحوكمة والأداء والخطط والتطلعات والبيئة الخارجية لها؛ وذلك بغرض تحقيق القدرة على تفهم أفضل للواقع الاقتصادي للمنشأة وقدرتها على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، ويترتب على تكامل محتوى التقرير المنشور وشموله على بيانات تعكس الأداء المالي وغير المالي بكافة صورهما بناء توقعات أكثر دقة، نظراً لكونه يوفر مقاييس تعكس القيم المالية بشكل أكثر دقة، إضافةً إلى دور التكامل في إزالة تشوهات القياس المحاسبي وزيادة مستوى الإفصاح بما يعزز القدرة على توقع أفضل لأداء المنشأة المستقبلي.

٢/ أهمية تقارير الأعمال المتكاملة:

تتبع أهمية تقرير الأعمال المتكامل من المنافع التي يحققها محتواه على مستوى المنشأة وعلى مستوى أصحاب المصلحة وعلى مستوى المجتمع ككل، وهي منافع منبثقة من أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح الاختياري (254: 2016، Ruiz-Lozano & Valencia). وتظهر أهمية التقرير المتكامل في تحقيق المنافع للمنشأة متمثلة في تحسين قرارات تخصيص الموارد وانخفاض مخاطر السمعة وتخفيض تكاليف التمويل، وتحقيق منافع لأصحاب المصلحة من خلال حصولهم على معلومات استراتيجية تتسم بالشفافية مما يؤدي إلى دعم عملية إتخاذ القرارات لديهم، وتحقيق منافع للمجتمع ككل من خلال المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نحو الاستدامة (Kiyanga, 2014: 51). ويمكن عرض أهمية تقرير الأعمال المتكامل على النحو التالي:

- رفع مستوى الشفافية: يقدم التقرير المتكامل وصفاً شاملاً لجميع جوانب أداء المنشأة، وذلك يحقق ميزة الشفافية لدى هذه المنشأة، كما يدعم التقرير المتكامل تقديم رؤية واسعة النطاق لدى أصحاب المصلحة وبخاصة المستثمرين عن قدرة المنشأة على خلق القيمة على مر الزمن وكيفية الاستفادة من ذلك (483: 2014، Steyn).

- تحسين عملية الرقابة: يعرض التقرير المتكامل مسئولية المنشأة وإدارتها عن كافة أنواع رؤوس الأموال، كما يعزز التقرير المتكامل مفهوم مسئولية الإدارة والوكالة بمفهومهما الشامل (Cheng, et al, 2014: 103).
- تخفيض تكاليف التمويل: يوفر التقرير المتكامل معلومات أكثر ملاءمة مما يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية في المنشأة، والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المنشأة وأصحاب المصلحة وتخفيض مستوى المخاطر المحيطة بأداء المنشأة الداخلي والخارجي، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة مصادر التمويل المتاحة للمنشأة (Carvalho & Murcia, 2016: 256). فطبقاً لنظرية الإشارة يُوصل التقرير المتكامل صورة إيجابية عن المنشأة لأصحاب المصلحة وبخاصة المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة قدرة المنشأة على جذب رؤوس الأموال (Vogt, et al, 2017:36).
- دعم التفكير المتكامل: إن الفلسفة التي يُبنى عليها التقرير المتكامل تقوم على النظرة الشاملة لجميع أنواع مجالات المنشأة ومختلف أنشطتها، مما يجعل المدخل المتكامل في التفكير يربط بين المعلومات المالية وكافة المعلومات الأخرى غير المالية (Reuter & Messner, 2015: 367). أيضاً يوفر التقرير المتكامل معلومات عن الأداء البيئي والمسئولية الاجتماعية مما ينعكس بشكل إيجابي على المقاييس المالية التقليدية وكيفية تفسيرها (Angedia & Suryaningsih, 2015: 354).
- تخفيض مخاطر السمعة: من أبعاد التقرير المتكامل الإفصاح عن طبيعة علاقة المنشأة بالمجتمع، والإفصاح عن الآثار المالية وغير المالية الناتجة من علاقات المنشأة بالمجتمع لتعطي صورة عن سمعة المنشأة لدى المجتمع، مما ينعكس على قيمتها (Steyn, 2014: 484).
- دعم التحليل المالي: يعزز التقرير المتكامل عملية التحليل المالي من خلال دعم المعلومات المالية بأخرى غير مالية في تقرير واحد (IIRC, 2011: 22)، كما يرى (Bernardi & Stark, 2018: 54) إن الإفصاح داخل التقرير المتكامل عن الأداء البيئي والاجتماعي يُحسن من مستوى الشفافية ويؤدي إلى تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين. وبالتالي توجد علاقة عكسية بين محتوى التقرير المتكامل وأخطاء المحللين الماليين نظراً لما يحتويه هذا التقرير من معلومات تتعلق باستراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها ومستقبلها (Zhou, et al, 2017: 123).
- الحد من ممارسات إدارة الأرباح: يقدم التقرير المتكامل معلومات تتسم بالشمول مما يؤدي إلى التفهم الصحيح لحقيقة المعلومات المالية المفصح عنها، وعليه يُسهم التقرير المتكامل في زيادة جودة الأرباح والحد من ممارسات إدارتها (Pavlopoulos, et al, 2017: 29).
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار السوق: على ضوء ما حدث في الأزمة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ اتضح أن الآثار المالية تنتقل بين الأطراف المشاركة في السوق، ولتجنب هذه الآثار لابد من وجود مستوى معقول وكافٍ من الشفافية والإفصاح، وهذا ما ينتظر تحقيقه من خلال المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، وبالتالي فإن التقرير المتكامل يُسهم في دعم الاستقرار المالي والتجاري والاقتصادي في السوق (IIRC, 2011: 23).

٣/ خصائص تقارير الأعمال المتكاملة:

قدم المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في التقرير المتكامل بهدف تحقيق جودة المحتوى المعلوماتي له، ويرى الباحث أن توافر هذه الخصائص في المعلومات الواردة داخل التقرير المتكامل يُعد عاملاً أساسياً في تحديد قدرة هذا التقرير على تحقيق الهدف منه نحو توضيح عملية خلق القيمة والحفاظ عليها، إضافةً إلى توفير معلومات ذات جودة تحقق المنفعة لأصحاب المصلحة، وبالتالي يمكن النظر لهذه الخصائص باعتبارها معايير تقييم جودة التقرير المتكامل. وقد حدد المجلس ست خصائص للتقرير المتكامل على النحو التالي (IIRC, 2011):

الخاصية الأولى- التركيز على الاستراتيجية: يجب أن يتضمن التقرير المتكامل توضيح للأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها، والإجراءات والسياسات المتبعة من قبل المنشأة لتحقيق هذه الأهداف، إضافةً إلى آليات الربط بين قدرة المنشأة على تحقيق الأهداف نحو خلق القيمة والحفاظ عليها.

الخاصية الثانية- النظرة العامة على هيكل المنشأة ونموذج أعمالها: يجب أن يتضمن التقرير المتكامل توضيح لنموذج الأعمال الذي تتبعه المنشأة في تسيير أعمالها، والعوامل الخارجية التي تؤثر على سلامة المركز المالي للمنشأة، إضافةً إلى المجهودات التي تقوم بها المنشأة لخلق القيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الخاصية الثالثة- المخاطر التي تواجه المنشأة: يجب أن يعرض التقرير المتكامل أنشطة المنشأة وما يصاحبها من مخاطر، وتوضيح معدلات الأداء وكيفية قياسها، إضافةً إلى الفرص المتاحة أمام المنشأة لتوسيع حجم أعمالها وتعظيم أرباحها.

الخاصية الرابعة- التوجه والتوقعات المستقبلية: يجب أن يتضمن التقرير المتكامل توقعات الإدارة بشأن مستقبل نشاط المنشأة، وتقييم للصعوبات التي تواجهها، وتحديد الأنشطة ذات المخاطر العالية لإعطائها أولوية المراجعة، وتحديد الفرص والتحديات والشكوك التي تواجه المنشأة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الخاصية الخامسة- الإيجاز والدقة في عرض المعلومات: يجب أن تكون المعلومات والبيانات المعروضة في التقرير المتكامل على درجة كبيرة من الشمولية والاتساق، وأن تتصف بالإيجاز والدقة معاً، وأن تكون معلومات مادية ومهمة بحيث تُسهل عملية اتخاذ القرارات.

الخاصية السادسة: دورية التقارير: يجب أن يتميز التقرير المتكامل بدورية العرض المرتبطة بدورة نشاط المنشأة، وأن يتم تحديث التقرير بآخر المعلومات والمستجدات، كما يتم إعداده وفقاً لأطر زمنية تخدم المدى القصير والمتوسط والطويل.

٤/ عناصر تقرير الأعمال المتكامل (المحتوى المعلوماتي):

يتكون تقرير الأعمال المتكامل للمنشأة من مجموعة عناصر حددها الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة في ثمانية عناصر، يتم بيانها ومناقشتها على النحو التالي:

• الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية:

يظهر هذا العنصر الظروف التي تعمل فيها المنشأة، حيث يُحدد التقرير المتكامل مهمة المنشأة ورؤيتها التنظيمية، وذلك من خلال التقرير عن المعلومات التالية (IIRC, 2011: 24):

- القيم الثقافية والأخلاقية في المنشأة.
- هيكل التشغيل وهيكل الملكية بالمنشأة.
- الأنشطة الرئيسية للمنشأة والسوق التي تعمل فيه.
- الظروف التنافسية للمنشأة، ومكانتها في السوق من خلال توضيح عوامل التهديد بمنافسين جدد أو ظهور منتجات بديلة، إضافةً إلى قوة العملاء والموردين في المساومة مع المنشأة.
- موقف المنشأة داخل سلسلة القيمة.
- المعلومات الكمية الأساسية مثل عدد العاملين وعدد الدول التي تعمل فيها المنشأة، مع التركيز بشكل خاص على التغيرات المهمة التي طرأت خلال الفترات السابقة.

• الحوكمة:

يهتم عنصر الحوكمة بتوفير المعلومات التالية (IIRC, 2011: 25):

- هيكل إدارة المنشأة موضعاً مهاراتهم وكفاءاتهم وخبراتهم، وذلك لظهور مدى تأثير هيكل الإدارة على هيكل الحوكمة بالمنشأة.
- الإجراءات المستخدمة لإتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل المنشأة، وموقف ذلك من المخاطر وآليات الشفافية والقضايا الأخلاقية.
- الإجراءات الخاصة بالتوجه الاستراتيجي نحو إدارة المخاطر.
- دور هيكل الحوكمة في تعزيز دور رؤوس الأموال وعلاقتها بأصحاب المصلحة الرئيسيين.
- دور هيكل الحوكمة داخل المنشأة في تحفيز وتنمية الابتكارات، وأثر ذلك على عملية خلق القيمة.
- المتطلبات القانونية للحوكمة داخل المنشأة.

• نموذج الأعمال:

يتم في هذا العنصر تقديم توصيف لكيفية تسيير أنشطة المنشأة نحو خلق القيمة. وعليه يحتوي التقرير المتكامل على معلومات تغطي الجوانب التالية (IIRC, 2011: 25):

- المدخلات: عبارة عن الموارد المتاحة (رؤوس الأموال الستة).
- الأنشطة: هي الأنشطة والعمليات التي تعمل على استهلاك المدخلات وتحويلها إلى مخرجات.
- المخرجات: تظهر بشكل رئيس في صورة سلع مصنعة أو خدمات مقدمة.

- النتائج: وتشير إلى القيمة المضافة للمنشأة ولأصحاب المصلحة المتنوعين، ويحصل أصحاب المصلحة على القيمة طبقاً لما قدموه من موارد (رؤوس أموال) للمنشأة.

• المخاطر والفرص:

يركز هذا العنصر على التقرير عن المخاطر والفرص التي تتعلق بأنشطة المنشأة، وذلك من خلال توفير المعلومات التالية (IIRC, 2011: 27):

- المخاطر المتعلقة بموقف المنشأة في السوق.
- المخاطر المتعلقة بنموذج الأعمال الخاص بالمنشأة.
- العلاقات بين الأداء الماضي والحالي والمستقبلي، والعوامل التي أحدثت التغييرات في الأداء عبر الزمن.
- كيفية قيام المنشأة بتحقيق التوازن بين المصالح قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- إلى أي مدى استفادت المنشأة من التجارب الماضية في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية المستقبلية.
- التوجه الاستراتيجي نحو استمرار رؤوس الأموال وقدرة المنشأة على تحمل تكلفتها، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه عملية خلق القيمة.
- كيف تقوم المنشأة بتمييز نفسها في السوق من خلال تمييز منتجاتها وتجزئة السوق وقنوات التوزيع.
- مدى اعتماد نموذج أعمال المنشأة على توليد الدخل بعد نقطة البيع الأولية، وذلك من خلال توفير معلومات عن اتفاقيات الضمان والصيانة الممتدة عقب البيع.
- قدرة المنشأة على الابتكار.
- مدى مرونة نموذج أعمال المنشأة لاستيعاب التغييرات الفعلية والمحتملة.

• الاستراتيجية وتخصيص الموارد:

يهدف هذا العنصر إلى توضيح أهداف المنشأة وكيفية الوصول إليها، وبالتالي يجب أن يشمل التقرير المتكامل على المعلومات المتعلقة بالجوانب التالية (IIRC, 2011: 27):

- الأهداف الاستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، واستراتيجية المنشأة لتحقيقها.
- خطط تخصيص الموارد من أجل تنفيذ استراتيجيات المنشأة.
- كيفية قياس الإنجازات والنتائج المستهدفة على المدى قصير ومتوسط وطويل الأجل.
- مدى استجابة نموذج أعمال المنشأة، والتغيرات التي قد تطرأ عليه نتيجة استجابته نحو تنفيذ استراتيجية المنشأة وخطط تخصيص مواردها.
- رؤوس الأموال المتاحة، وترتيبات إدارة المخاطر المتعلقة بها.

- الميزة التنافسية للمنشأة في مجال خلق القيمة، وذلك من خلال توفير معلومات عن دور المنشأة في أنشطة التطوير والابتكارات، وبالتالي دور المنشأة في استغلال رأس المال الفكري، إضافةً إلى شمول استراتيجية المنشأة على الأبعاد البيئية والاجتماعية لمنحها ميزة تنافسية.

• الأداء:

يُركز هذا العنصر على توفير مؤشرات ومقاييس لتقييم أداء المنشأة من زوايا أبعاده المختلفة المالية وغير المالية، وبالتالي يجب أن يتضمن التقرير المتكامل ما يلي (IIRC, 2011: 28):

- مؤشرات كمية تتعلق بالأهداف والمخاطر والفرص، وتوضيح أهميتها، وآثارها، إضافةً إلى الأساليب والاقتراضات المستخدمة في إعدادها.

- الآثار الإيجابية والسلبية على رؤوس الأموال، موضحاً الآثار الكمية على رؤوس الأموال وسلسلة القيمة.

- وصف العلاقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومدى استجابة المنشأة لمتطلباتهم المشروعة.

- الروابط والعلاقات بين الأداء الماضي والأداء الحالي من ناحية، وبين الأداء الحالي ورؤية المنشأة وتطلعاتها نحو المستقبل من ناحية أخرى.

- مؤشرات الأداء الرئيسة التي تجمع بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية مثل معدل انبعاثات الغازات إلى المبيعات. أيضاً الإفصاح السري الذي يوضح التأثيرات الجوهرية على رؤوس الأموال المختلفة، والعلاقات السببية مثل تقديم مؤشرات حول النمو المتوقع للإيرادات وربطه برأس المال الفكري، مما يعطي وصفاً عن العلاقات والروابط بين رؤوس الأموال المختلفة.

- مناقشة العلاقات والروابط بين الأداء الحالي والقواعد التنظيمية، وأثر القوانين واللوائح على أداء المنشأة.

• الرؤية (التطلعات):

يُظهر دور التقرير المتكامل في رصد التغيرات المتوقعة بمرور الوقت وتقديمها بشكل مبني على تحليل سليم وشفافية عالية من خلال دراسة التحديات والتداعيات المحتملة، وذلك بالتقرير عن المعلومات التالية (IIRC, 2011: 28-29):

- توقعات المنشأة في شأن البيئة الخارجية التي من المحتمل أن تواجهها على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتوضيح آثار هذه التغيرات على المنشأة، إضافةً إلى وصف مدى التأهيل الحالي للمنشأة لمواجهة التحديات والغموض المحتمل حدوثهما.

- بناء تطلعات المنشأة على أساس الواقع الحالي لها، وبالتالي يجب أن تكون هذه التطلعات متناسقة مع مقدرة المنشأة على توفير الفرص، بما في ذلك قدرتها على توفير رؤوس الأموال وتحملها لتكلفتها.

- شمول التطلعات على مناقشة الآثار المحتملة، بما في ذلك الآثار المترتبة على الأداء المالي في المستقبل ومدى توافر العمالة الماهرة والموارد الطبيعية.

- معلومات مالية وغير مالية عن أداء المنشأة، إضافةً إلى توقعات المنشأة المستقبلية، وذلك بهدف تدعيم أصحاب المصلحة في إجراء مقارنات بين الأداء الحالي والتطلعات المستقبلية ومدى مصداقية المنشأة في الإفصاح عن تطلعاتها المستقبلية داخل التقرير المتكامل.

• أسس الإعداد والعرض:

يتم إعداد وعرض التقرير المتكامل في ضوء ما يلي (IIRC, 2011: 29-30): (أ) معايير المحاسبة المالية المتبعة في إعداد التقارير المالية الحالية. (ب) صيغة رسمية ومحددة من قبل المنشأة لقياس رضا العملاء. (ج) إطار رسمي ومحدد من قبل المنشأة لتقييم المخاطر. (د) أسس وآليات هيكل الحوكمة المطبق داخل المنشأة. (هـ) أسس وآليات تقرير الاستدامة.

ويرى الباحث إنه بالنظر إلى المتعمقة في الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة يتضح تركيزه بشكل أساسي على مفهوم رأس المال كمورد رئيس للمنشأة، فمن خلال نموذج الأعمال يتضح السعي وراء محاولة تقديم صورة واضحة لكيفية دمج نموذج أعمال المنشأة واستراتيجيتها مع رؤوس الأموال المختلفة، إضافةً إلى التركيز على المعلومات المستقبلية بقدر التركيز على المعلومات التاريخية، مما ينعكس على أصحاب المصلحة بشكل إيجابي في تقييمهم لأداء المنشأة ومدى قدرتها على خلق القيمة واستمرارها في المستقبل.

ثالثاً- الأثر التفاضلي لتقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي:

مما سبق يرى الباحث إن هناك جهوداً كثيرة تؤكد على دور تقارير الأعمال المتكاملة في تقديم إفصاحات ذات نطاق أوسع من حيث الكمية والنوعية، ويقوم الباحث باستنباط دور تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي من زوايا ثلاث (الأهمية المنشودة للتقارير المتكاملة، خصائص التقارير المتكاملة، المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة)، وذلك على النحو التالي:

١/ دور الأهمية المنشودة لتقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي:

يظهر الأثر التفاضلي لأهمية التقارير المتكاملة من خلال تحسين قرارات تخصيص الموارد وبالتالي تحسين قدرة أصحاب المصلحة على معرفة مصادر القيم المالية بالمنشأة ومدى استمرارها والحفاظ عليها في المستقبل، وأيضاً من خلال تخفيض مخاطر السمعة التي تُعد أحد الركائز المهمة لأصحاب المصلحة نحو معرفة استمرارية المنشأة في المستقبل. وكذلك تؤدي التقارير المتكاملة إلى رفع مستويات الشفافية حيث يُعد الإفصاح أحد ركائز الشفافية وذلك يتحقق من خلال الإفصاح عن جميع جوانب المنشأة المُتمثلة في مواردها المختلفة (رؤوس الأموال الستة). وفيما يتعلق بأهمية التقارير المتكاملة في تحسين عملية الرقابة نجد إن الإفصاح عن موارد المنشأة ونموذج أعمالها يُسهم في تحقيق فهماً شاملاً لكيفية قيام الإدارة بالحفاظ على موارد المنشأة وضمان استمراريته وبخاصة في ظل نظرية الوكالة القائمة على فصل الإدارة عن الملكية.

وتأتي أهمية التقارير المتكاملة المتمثلة في تخفيض تكاليف التمويل من خلال الإفصاح عن كافة أنشطة المنشأة (المالية وغير المالية) والمتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك نموذج أعمالها الأمر الذي يحقق معه تحسين مستوى الإفصاح طبقاً لمنهج التوسع في الإفصاح تجاه أصحاب

المصلحة. كما تؤدي أهمية التقارير المتكاملة في دعم التفكير المتكامل - من خلال الربط بين المعلومات المالية وغير المالية - إلى رفع مستوى الإفصاح والحد من فجوة الإفصاح الموجودة بين إدارة المنشأة وأصحاب المصلحة. ويتعلق الأمر كذلك بأهمية التقارير المتكاملة في تخفيض مخاطر السمعة من خلال رفع مستوى الإفصاح عن طبيعة علاقات المنشأة بالمجتمع مما قد يؤثر بشكل إيجابي على مبيعات المنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل، وبالتالي تُسهم هذه الأهمية المنشودة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.

وبالنظر إلى الأهمية المنشودة المتعلقة بدعم التحليل المالي نجد إن أساس الإفصاح هو توصيل المعلومات بالمستوى الكافي الذي يجعل الهدف من إعداد التقارير المالية هو دعم أصحاب المصلحة، وتُسهم التقارير المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح في هذا الشأن بتوفير معلومات أكبر من حيث الكمية والنوعية مقارنة بالتقارير المالية الحالية، وينصرف الأمر نفسه إلى أهمية التقارير المتكاملة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح حيث يؤدي التوسع في الإفصاح في ظل التقارير المتكاملة إلى الحد من فجوة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الوكالة. وبناءً على ما سبق يرى الباحث إن الأهمية المنشودة لتقارير الأعمال المتكاملة تُمثل دوافع قوية نحو إقرار إفصاحات تعمل على الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.

٢/ دور خصائص تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي:

يتمثل الأثر التفاضلي لخاصية التركيز على الاستراتيجية في الحد من فجوة الإفصاح من خلال التقرير عن الأهداف الاستراتيجية للمنشأة والسياسات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. أما خاصية النظرة العامة على هيكل المنشأة ونموذج أعمالها فإنها تحد من فجوة الإفصاح المحاسبي من خلال تقديم تصور لأصحاب المصلحة عن كيفية إدارة موارد المنشأة في ظل عوامل البيئة الخارجية التي تحيط بالمنشأة ونموذج أعمالها. كما تُسهم خاصية المخاطر التي تواجه المنشأة في الحد من فجوة الإفصاح عندما يتم التقرير عن أنواع المخاطر التي تحيط بأنشطة المنشأة ومعدلاتها وكيفية قياسها والافتراضات المستخدمة في قياسها.

وبالنسبة لخاصية التوجه والتوقعات المستقبلية فإن التقرير عن الفرص والتحديات التي تواجه المنشأة نحو تحقيق أهدافها في المستقبل يُسهم في الحد من فجوة الإفصاح ويعزز تقييم مدى قدرة المنشأة على الاستمرار. في حين تُسهم خاصية الإيجاز والدقة في عرض معلومات تتسم بالتحديد وعدم تشتيت أصحاب المصلحة في فهم الواقع الاقتصادي للمنشأة.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث إن خصائص تقارير الأعمال المتكاملة متى تم الإلتزام بها سوف يكون لها دور كبير وفعال في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي من حيث الكمية والنوعية ومستوى الجودة.

٣/ دور عناصر التقرير المتكامل في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي:

يقوم الباحث بعرض إسهامات عناصر التقرير المتكامل الواردة بالإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي على النحو التالي:

• الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية:

يعمل هذا العنصر على الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي من خلال التقرير عن معلومات كمية ووصفية وإحصائية تتعلق بمدى قدرة المنشأة على الانسجام مع بيئتها، وبالتالي قدرتها على الاستمرار، ويظهر ذلك من خلال الإفصاح عن القيم الثقافية والأخلاقية بالمنشأة، وهيكل التشغيل وهيكل الملكية، والأنشطة الرئيسة وطبيعة السوق الذي تنتمي إليه المنشأة، وكذلك إحصائيات عن موقف المنشأة داخل السوق وموقفها بالنسبة لعوامل التهديد من قبل المنافسين، وموقف المنشأة داخل سلسلة القيمة.

• الحوكمة:

في ظل نظرية الوكالة يقدم هذا العنصر إسهامات في تحسين مستوى الإفصاح وبالتالي الحد من فجوته من خلال تدعيم أصحاب المصلحة بمعلومات داخلية تجعلهم على دراية بممارسات الإدارة، ومن هذه المعلومات الواجب التقرير عنها: هيكل إدارة المنشأة مع تقديم توصيف كامل لهذا الهيكل من حيث الخبرات والكفاءات والمعلومات الأخرى، وكذلك التقرير عن الإجراءات المستخدمة في القرارات الاستراتيجية والإجراءات الخاصة بالتوجه الاستراتيجي نحو إدارة المخاطر.

• نموذج الأعمال:

في ظل منهج التوسع في الإفصاح تجاه أصحاب المصلحة نجد إن التقارير المتكاملة تسهم في الحد من فجوة الإفصاح من خلال توفير معلومات شاملة عن كافة عمليات المنشأة المتعلقة بالموارد المتاحة لها (رؤوس الأموال الستة التي تتضافر معاً لخلق القيمة)، وكذلك من خلال الإفصاح عن الموارد غير الملموسة التي تؤدي دوراً مهماً في خلق القيمة لدى المنشأة والتي لا يفصح عن جزء كبير منها داخل التقارير المالية الحالية.

• المخاطر والفرص:

يسهم هذا العنصر في الحد من فجوة الإفصاح المتعلقة بنقص المعلومات الخاصة بمخاطر نموذج الأعمال وقدرة المنشأة على تمييز منتجاتها والمخاطر المتعلقة بموقف المنشأة في السوق. ويتعاضد هذا الإسهام في ظل التغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال وما تفرضه بعض الأحداث الطارئة غير المتوقعة (مثل جائحة كورونا)، الأمر الذي يجعل التقارير المتكاملة تقدم إفصاحات عن مدى مرونة نموذج أعمال المنشأة لاستيعاب التغيرات الفعلية والمحتملة.

• الاستراتيجية وتخصيص الموارد:

ينطوي هذا العنصر على رفع مستوى الإفصاح كمياً ووصفياً بشأن قدرة المنشأة على تخصيص الأمثل لمواردها والتوجه المستقبلي لهذا التخصيص، وذلك من خلال التقرير عن الأهداف الاستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتوفير معلومات عن خطط تخصيص الموارد من أجل تنفيذ

استراتيجيات المنشأة، إضافةً إلى معلومات عن مدى تركيز المنشأة على أنشطة الابتكارات واستراتيجياتها نحو البيئة والمجتمع بغرض الحصول على ميزة تنافسية. وهكذا يبرز دور هذا العنصر في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.

• الأداء:

وفقاً لنظرية الوكالة نجد إن الإفصاح بالنسبة لأصحاب المصلحة ليس هدفاً في حد ذاته على قدر تركيزهم على مدى قدرة هذا الإفصاح على تحقيق تقييم حقيقي للمنشأة. وبالتالي تقدم التقارير المتكاملة في هذا العنصر إفصاحات تُسهم في الحد من فجوة الإفصاح بالتقارير التقليدية وذلك من خلال التقرير عن مؤشرات تتعلق بالأداء الرئيس المالي وغير المالي، ومؤشرات كمية تتعلق بالأهداف والمخاطر والفرص، ومؤشرات تتعلق بالآثار الإيجابية والسلبية على رؤوس الأموال، إضافةً إلى وصف العلاقات بين أصحاب المصلحة.

• التطلعات:

يتعاطف دور هذا العنصر مع الحاجة إلى تكوين رؤية حقيقية عن مقدرة المنشأة على الاستمرار وبخاصة في ظل الأزمات الطارئة، ويُسهم هذا العنصر في الحد من فجوة الإفصاح من خلال التقرير عن توقعات المنشأة في شأن البيئة الخارجية في ظل الأزمات الحالية، وكذلك التقرير عن تطلعات المنشأة تجاه المستقبل بناءً على تقريرها الحالي.

• أسس الإعداد والعرض:

يُسهم هذا العنصر في الحد من فجوة الإفصاح من خلال تقديم تقرير متكامل ينطوي على المعلومات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة إضافةً إلى أسس وآليات الحوكمة وتقرير الاستدامة. ومع هذا فإن هذا العنصر يشير من ناحية أخرى إلى افتقاد التقارير المتكاملة لإطار موحد أو معايير موحدة تضبط إعدادها.

ومما سبق يتضح إن المحاسبة تتبني منهج التوسع في الإفصاح، وإنه في ضوء التحليل السابق لأهمية تقارير الأعمال المتكاملة وخصائصها وعناصرها يمكن القول إن هذه التقارير قادرة على الإسهام بشكل كبير في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي.

رابعاً - الدراسة التطبيقية:

١/ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في مؤشر S&P/EGX ESG بالبورصة المصرية؛ حيث يتكون هذا المؤشر من عدد ثلاثين شركة الأعلى إفصاحاً عن مسؤولياتها الاجتماعية والحوكمة والاستدامة. وتقوم البورصة المصرية باختيار شركات المؤشر (٣٠ شركة) من داخل الشركات المدرجة في مؤشر EGX100. وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل من خلال تناول الشركات المكونة لمؤشر S&P/EGX ESG عام ٢٠٢٠ والواردة بياناتها بالملحق رقم (١). وقام الباحث بتحليل مضمون (محتوى) التقارير المالية المنشورة (القوائم المالية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تقرير مجلس الإدارة) للشركات المُمثلة لمجتمع الدراسة عبر سلسلة زمنية (خمس سنوات) خلال الفترات الزمنية من عام

٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ لمعرفة مدى استيفائها لعناصر التقرير المتكامل، وذلك على اعتبار إن هذه الشركات تُعد الأكثر قابلية لتطبيق تقارير الأعمال المتكاملة.

٢/ حدود الدراسة التطبيقية:

تُغطي الدراسة التطبيقية مجتمع الدراسة المتمثل في الشركات المدرجة بمؤشر S&P/EGX ESG عام ٢٠٢٠، كما تُغطي الدراسة تقارير هذه الشركات لسلسلة زمنية (خمس سنوات) عن الفترات المالية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.

٣/ فرض الدراسة:

اعتمد الباحث في صياغة فرض الدراسة واشتقاقه على اعتبارات متنوعة منها نتائج تحليل عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث التي توصلت معظمها إلى وجود قصور في التقارير المالية من ناحية، وعلى ضوء مشكلة البحث وأهدافه في بحث مدى دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين (الحد من) هذا القصور من ناحية أخرى، لذا تم صياغة فرض الدراسة في صورة الفرض البديل، كالتالي:

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية"

٤/ مؤشر الإفصاح المقترح لإجراء الدراسة التطبيقية (أداة الدراسة):

اعتمدت الدراسة التطبيقية على مؤشر إفصاح مقترح قام الباحث بتكوينه من واقع الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة؛ حيث يعبر هذا المؤشر عن المحتوى المعلوماتي الذي يجب أن تقدمه الشركات في تقاريرها إلى أصحاب المصلحة. وقد قام الباحث بدراسة الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس وانتهى إلى إن تقرير الأعمال المتكامل يتكون من ثمانية محاور (أبعاد) يجب على المنشأة الإفصاح عنها في تقاريرها، كما يتكون كل محور (بعد) من مجموعة من العناصر (البند) التي يجب على الشركات توفير معلومات عنها، ويعرض الجدول التالي رقم (٢) هذه المحاور (الأبعاد):

جدول رقم (٢)

محاور (أبعاد) تقرير الأعمال المتكامل

طبقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة

المحور (البعد) الواجب الإفصاح عنه	عدد العناصر داخل المحور ^(١)
الأول	الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية
الثاني	الحوكمة
الثالث	نموذج الأعمال
الرابع	المخاطر والفرص
الخامس	الاستراتيجية وتخصيص الموارد
السادس	الأداء
السابع	الرؤية أو التطلعات
الثامن	أسس الإعداد والعرض
إجمالي	٩٣

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة.

٥/ كيفية استخراج وعرض نتائج الدراسة التطبيقية:

لاحظ الباحث - خلال تحليل مضمون تقارير بعض مجتمع الدراسة بصورة مبدئية - وجود حالات الإفصاح على النحو التالي:

النوع الأول: عناصر تم الإفصاح عنها بشكل تفصيلي ومحدد.

النوع الثاني: عناصر تم الإفصاح عنها بشكل مختصر أو بشكل وصفي أو مجرد اشارات.

النوع الثالث: عناصر لم يتم الإفصاح عنها.

ومن ثم قام الباحث بتجميع البيانات من تقارير الشركات مجتمع الدراسة، وتم إجراء تحليل المضمون باستخدام مؤشر الإفصاح المقترح، والذي تدرجت مستويات الإفصاح به؛ حيث تم إعطاء وزن (صفر) للعنصر الذي لا يتم الإفصاح عنه، وإعطاء وزن (١) للعنصر الذي يتم الإفصاح عنه بشكل جزئي أو مختصر، وإعطاء وزن (٢) للعنصر الذي يتم الإفصاح عنه بشكل تفصيلي ومحدد.

(١) يوجد في ملحق البحث رقم (٢) استمارة تفصيلية لمؤشر الإفصاح المقترح بشأن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، والذي قام الباحث بإعداده بناءً على الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة.

٦/ عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فرض الدراسة:

لتكوين صورة عن مستويات الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي (الأبعاد أو المحاور الثمانية) لتقرير الأعمال المتكامل في تقارير مجتمع الدراسة مقارنةً بهذه المحاور طبقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، فإنه يمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لتحليل مضمون تقارير مجتمع الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣)

مستوى الإفصاح عن محاور تقارير الأعمال المتكاملة في التقارير المالية

على مستوى مجتمع الدراسة عن الفترة الزمنية من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠

محاو تقارير الأعمال المتكاملة	التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية للمتوسط الحسابي	درجة الإفصاح	المستوى العام للإفصاح		
	يفصح إلى حد ما	لا يفصح	لا يفصح					يفصح إلى حد ما	لا يفصح	النسبة العامّة للإفصاح
الأول	٥٣٥	٤٤٠	٦٧٥	٠.٩٢	٠.٢٧	%٤٥.٨	متوسطة	%٣٢.٤	%٢٦.٧	%٤٠.٩
الثاني	٣٨٠	٤٩٩	٣٢١	١.٠٥	٠.٢٢	%٥٢.٥	متوسطة	%٣١.٧	%٤١.٦	%٢٦.٨
الثالث	١٥٩١	١٢٤٣	٢٢٦٦	٠.٨٧	٠.٢١	%٤٣.٤	متوسطة	%٣١.٢	%٢٤.٤	%٤٤.٤
الرابع	٢٦٧	٨٤١	٣٩٢	٠.٩٢	٠.٢٠	%٤٥.٨	متوسطة	%١٧.٨	%٥٦.١	%٢٦.١
الخامس	٣٢٥	٩٠٣	٤٢٢	٠.٩٤	٠.٢٥	%٤٧.١	متوسطة	%١٩.٧	%٥٤.٧	%٢٥.٦
السادس	٣٨٥	٨٢٣	٢٩٢	١.٠٦	٠.١٧	%٥٣.١	متوسطة	%٢٥.٧	%٥٤.٩	%١٩.٥
السابع	٩٢	٤٢٥	٨٣	١.٠٢	٠.٣٩	%٥٠.٨	متوسطة	%١٥.٣	%٧٠.٨	%١٣.٨
الثامن	٢٧٧	٧٢	٤٠١	٠.٨٣	٠.٢٦	%٤١.٧	متوسطة	%٣٦.٩	%٩.٠٦	%٥٣.٥
إجمالي	٣٨٥٢	٥٢٤٦	٤٨٥٢	٠.٩٣	٠.١٦	%٤٦.٤	متوسطة	%٢٧.٦	%٣٧.٦	%٣٤.٨

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على التحليل الإحصائي لنتائج تحليل مضمون التقارير المالية لمجتمع الدراسة.

ويظهر جلياً من الجدول السابق قصور تقارير مجتمع الدراسة في تقديم محتوى معلوماتي كافٍ طبقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة على مستوى جميع المحاور، حيث يتراوح المتوسط الحسابي لإفصاح مجتمع الدراسة عن محاور تقارير الأعمال المتكاملة من ١,٠٦ بنسبة مئوية ٥٣,١% إلى ٠,٨٣ بنسبة مئوية ٤١,٧% ، وبالتالي يظهر المستوى العام للإفصاح بدرجة متوسطة عند متوسط حسابي ٠,٩٣ بنسبة ٤٦,٤% من مستوى المحتوى المعلوماتي المطلوب طبقاً لهذا الإطار.

ومن ثم يُمكن القول بأن التقارير المالية الحالية تتسم بالقصور في توفير المستوى اللازم من المعلومات المتعلقة بجوانب أنشطة الشركات والعوامل المؤثرة فيها، وأن هناك عناصر ينخفض فيها مستوى الإفصاح أو ينعهد، مما يؤكد على أن الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة يشمل معلومات أكثر توضيحاً وشمولاً وتصف الروابط والعلاقات بين جوانب أداء الشركات، ولذا يُسهم مدخل تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

واستكمالاً للتحليل الوصفي يمكن عرض مستويات الإفصاح عن محاور تقارير الأعمال المتكاملة على مستوى كل شركة على حده، وذلك كما يتضح من الجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤)

مستوى الإفصاح عن محاور تقارير الأعمال المتكاملة في التقارير المالية

على مستوى كل شركة عن الفترة الزمنية من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠

الشركة	التكرارات ^(١)			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية للمتوسط الحسابي	درجة الإفصاح	المستوى العام للإفصاح		
	يفصح إلى حد ما	لا يفصح	لا يفصح					يفصح	يفصح إلى حد ما	لا يفصح
النسبة العامة للإفصاح										
١	١٥٨	٢٤٢	٦٥	١.٢٠	٠.٠٩	٦٠.٠%	متوسطة	٣٤.٠%	٥٢.٠%	١٤.٠%
٢	١٣٩	١٦٢	١٦٤	٠.٩٥	٠.٠٣	٤٧.٠%	متوسطة	٢٩.٩%	٣٤.٨%	٣٥.٣%
٣	١٥٠	١٧٣	١٤٢	١.٠٢	٠.٠٧	٥٠.٩%	متوسطة	٣٢.٩%	٣٧.٨%	٣٠.٥%
٤	١٩٥	٢١٢	٥٨	١.٣٤	٠.٠١	٦٤.٧%	متوسطة	٤١.٩%	٤٥.٦%	١٢.٥%
٥	١٦٠	١٥٥	١٥٠	١.٠٢	٠.٠٠	٥١.١%	متوسطة	٣٤.٤%	٣٣.٣%	٣٢.٣%
٦	١١٧	١٦٤	١٨٤	٠.٨٦	٠.١٥	٤٢.٨%	متوسطة	٢٥.٢%	٣٥.٣%	٣٩.٦%
٧	١٧٠	١٨٥	١١٠	١.١٣	٠.١٠	٥٦.٥%	متوسطة	٣٦.٦%	٣٩.٨%	٢٣.٧%
٨	١٠٣	١٤٤	٢١٨	٠.٧٥	٠.٠٤	٣٧.٦%	متوسطة	٢٢.١%	٣٠.٠%	٤٦.٩%
٩	١٣٨	١٩٧	١٣٠	١.٠٢	٠.٠٤	٥٠.٩%	متوسطة	٢٩.٧%	٤٢.٤%	٢٨.٠%
١٠	١٢٢	٢٢٣	١٢٠	١.٠٠	٠.٠١	٥٠.٢%	متوسطة	٢٦.٢%	٤٨.٠%	٢٥.٨%
١١	١٢٠	١٠٣	٢٤٢	٠.٧٤	٠.٠١	٣٧.٠%	متوسطة	٢٥.٨%	٢٢.٢%	٥٢.٠%
١٢	١٠٢	١٧٣	١٩٠	٠.٨١	٠.٠٨	٤٠.٥%	متوسطة	٢١.٩%	٣٧.٢%	٤٠.٩%

(١) تم استخراج وتحديد تكرارات مشاهدات عناصر محاور تقارير الأعمال المتكاملة على مستوى كل شركة على النحو التالي:

- إجمالي تكرارات الشركة الواحدة = عدد السنوات المالية × عدد عناصر محاور التقرير المتكامل
= ٥ سنوات × ٩٣ عنصر = ٤٦٥ مشاهدة
- إجمالي تكرارات مجتمع الدراسة = عدد شركات مجتمع الدراسة × عدد السنوات المالية × عدد عناصر محاور التقرير المتكامل
= ٣٠ شركة × ٥ سنوات × ٩٣ عنصر = ١٣٩٥٠ مشاهدة

١٣	١٢١	١٣٣	٢١١	٠.٨١	٠.٠١	%٤٠.٣	متوسطة	%٢٦.٠	%٢٨.٦	%٤٥.٤	%٥٤.٦
١٤	١١١	١٦٢	١٩٢	٠.٨٣	٠.٠٣	%٤١.٣	متوسطة	%٢٣.٩	%٣٤.٨	%٤١.٣	%٥٨.٧
١٥	١٢٥	١٤٠	٢٠٠	٠.٨٤	٠.٠٥	%٤١.٩	متوسطة	%٢٦.٩	%٣٠.١	%٤٣.٠	%٥٧.٠
١٦	١٤٦	١٤٣	١٧٦	٠.٩٤	٠.٠٥	%٤٦.٨	متوسطة	%٣١.٤	%٣٠.٨	%٣٧.٨	%٦٢.٢
١٧	١٣٩	١٥٤	١٧٢	٠.٩٣	٠.٠٧	%٤٦.٥	متوسطة	%٢٩.٩	%٣٣.١	%٣٧.٨	%٦٣.٠

تابع: جدول رقم (٤) مستوى الإفصاح عن محاور تقارير الأعمال المتكاملة في التقارير المالية على مستوى كل شركة عن الفترة الزمنية من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠

الشركة	التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية للمتوسط الحسابي	درجة الإفصاح	المستوى العام للإفصاح		
	يفصح إلى حد ما	يفصح إلى حد ما	لا يفصح					يفصح إلى حد ما	لا يفصح	النسبة العامة للإفصاح
١٨	١٢١	١٥٩	١٨٥	٠.٨٦	٠.٠٠	%٤٣.١	متوسطة	%٣٤.٢	%٣٩.٨	%٦٠.٢
١٩	١٤١	١٨٩	١٣٥	١.٠١	٠.٠٠	%٥٠.٧	متوسطة	%٤٠.٦	%٢٩.٠	%٧١.٠
٢٠	١٠١	١٧٧	١٨٧	٠.٨٢	٠.٠١	%٤٠.٨	متوسطة	%٣٨.١	%٤٠.٢	%٥٩.٨
٢١	١١١	١٩٥	١٥٩	٠.٩٠	٠.٠٦	%٤٤.٨	متوسطة	%٤١.٩	%٣٤.٢	%٦٥.٨
٢٢	٨١	٢١٢	١٧٢	٠.٨٠	٠.٠٢	%٤٠.٢	متوسطة	%٤٥.٦	%٣٧.٠	%٦٣.٠
٢٣	١٦٧	٢٠٠	٩٨	١.١٥	٠.٠٩	%٥٧.٤	متوسطة	%٤٣.٠	%٢١.١	%٧٨.٩
٢٤	١٧٨	١٧٩	١٠٨	١.١٥	٠.١٠	%٥٧.٥	متوسطة	%٣٨.٥	%٢٣.٢	%٧٦.٨
٢٥	١٣٢	١٥٩	١٧٤	٠.٩١	٠.٠٧	%٤٥.٥	متوسطة	%٣٤.٢	%٣٧.٤	%٦٢.٦
٢٦	٨٨	١٩٣	١٨٤	٠.٧٩	٠.٠٨	%٣٩.٧	متوسطة	%٤١.٥	%٣٩.٦	%٦٠.٤
٢٧	١١٧	١٩٣	١٥٥	٠.٩٢	٠.٠٥	%٤٥.٩	متوسطة	%٤١.٥	%٣٣.٣	%٦٦.٧
٢٨	١١٨	١٧٧	١٧٠	٠.٨٩	٠.٠٥	%٤٤.٤	متوسطة	%٣٨.١	%٣٦.٦	%٦٣.٤
٢٩	١٠٦	١٨٦	١٧٣	٠.٨٦	٠.٠٤	%٤٢.٨	متوسطة	%٤٠.٠	%٣٧.٢	%٦٢.٨
٣٠	٧٧	١٨٥	٢٠٣	٠.٧٣	٠.٠٣	%٣٦.٥	متوسطة	%٣٩.٨	%٤٣.٧	%٥٦.٣
إجمالي	٣٨٥٢	٥٢٤٦	٤٨٥٢	٠.٩٣	٠.١٦	%٤٦.٤	متوسطة	%٣٧.٦	%٣٤.٨	%٦٥.٢

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على التحليل الإحصائي لنتائج تحليل مضمون التقارير المالية لمجتمع الدراسة.

ويتضح من الجدول السابق تراوح المتوسط الحسابي لإفصاح شركات مجتمع الدراسة من ١,٢ بنسبة مئوية ٦٠% إلى ٧٣,٠ بنسبة مئوية ٣٦,٥%، مما يدل على أن جميع شركات الدراسة تقدم مستوى متوسط من الإفصاح عن المعلومات الواردة بالإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة. كما يتضح أن نسبة كبيرة من حالات الإفصاح تتمثل في إفصاح مختصر أو محدود، الأمر الذي يُفقد معه إمكانية تكوين تصور صحيح وشامل لأداء الشركات وتقييمها في مجال خلق القيمة والحفاظ عليها.

وبالتالي يوجد قصور في تقارير شركات مجتمع الدراسة في الإفصاح الكافي وبالشكل المناسب عن المعلومات المتعلقة بالرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية والحوكمة ونموذج الأعمال والمخاطر والفرص والاستراتيجية وتخصيص الموارد والأداء والرؤية أو التطلعات المستقبلية وأسس الإعداد والعرض، وذلك مقارنةً بالإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة، الأمر الذي يُمكن معه القول بأن مدخل تقارير الأعمال المتكاملة يُسهم في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية فيما يتعلق بهذه المعلومات وبالشكل الذي يُمكن أصحاب المصلحة من تقييم مدى قدرة الشركات على خلق القيمة.

وللتأكيد على نتائج التحليل الوصفي السابق قام الباحث باختبار فرض الدراسة، الذي ينص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية"، وذلك بغرض التحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الفرضي لمحاور تقارير الأعمال المتكاملة طبقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة والمتوسط الحسابي لمستويات إفصاح تقارير مجتمع الدراسة فيما يخص هذه المحاور، وذلك باستخدام اختبار ت- لعينة واحدة، على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (٥):

جدول رقم (٥)

اختبار One-Sample T test لدلالة الفروق بين الوسط الفرضي للإطار المفاهيمي

للتقارير المتكاملة ومتوسط درجات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمحاور تقارير الأعمال المتكاملة

المتغيرات	ن	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	الدلالة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
محاور تقارير الأعمال المتكاملة	١٥٠	١	٠.٩٣	٠.١٦	٧١.٦	١٤٩	٠.٠٠٠	٨٤.٠	٨٨.٧

المصدر: إعداد الباحث، اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

وتُبرز نتائج الجدول السابق وجود فروقاً جوهرية بين الوسط الفرضي للإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة والمتوسط الحسابي لمستويات إفصاح تقارير مجتمع الدراسة بالنسبة للمعلومات المتعلقة بمحاور: الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية، والحوكمة، ونموذج الأعمال، والمخاطر والفرص، والاستراتيجية وتخصيص الموارد، والأداء، والرؤية أو التطلعات، وأسس الإعداد والعرض. وقد بلغت قيمة (ت) ٧١,٦ للمحاور الواجب الإفصاح عنها لتقديم صورة شاملة عن مدى قدرة الشركات على خلق القيمة

لأصحاب المصلحة والحفاظ عليها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وكانت هذه الفروق جوهرية عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠) الأمر الذي يدعمه عدم ظهور الصفر بين الحدين الأعلى (٨٨,٧) والأدنى (٨٤,٠) عند مستوى ثقة ٩٥%، وكانت الفروق جميعها في اتجاه الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة، مما يعني وجود دلالة إحصائية جوهرية تؤكد أوجه قصور تقارير مجتمع الدراسة مقارنةً بهذا الإطار في شأن التقرير عن المعلومات المتعلقة بالمحاور السابق ذكرها، الأمر الذي يستدل به على إسهام تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من أوجه القصور هذه.

وتؤدي النتائج السابقة إلى قبول فرض الدراسة الذي ينص على إنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

ومما سبق، ومن خلال كل من تحليل مضمون تقارير شركات مجتمع الدراسة ونتائج التحليل الوصفي يرى الباحث إنه رغم أن هناك كثيراً من المعلومات موجودة في التقارير المالية (وتتعدد أساليب الإفصاح عنها)، إلا إن المشكلة تكمن في عرض كثير منها بشكل غير محدد أو عدم عرضها في شكل معلومات متكاملة، وبالتالي يعتمد تكامل المعلومات الموجودة على أصحاب المصلحة، ومن ثم يظهر محوري القصور الرئيسيين للتقارير الحالية مقارنةً بالإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة في التالي:

الأول: نقص بعض المعلومات المتعلقة بكافة أنشطة الشركة، سواء كان هذا النقص كلي أو جزئي.

الثاني: إن المعلومات المقرر عنها لم تُعرض بشكل مترابط يعكس العلاقات والصلات بين الجوانب المختلفة لأداء الشركة، وهذا القصور واجه الباحث في أثناء فحصه للتقارير الحالية بغرض إظهار العلاقات والروابط وقدرة الشركة على خلق القيمة، حيث إن مصطلح "خلق القيمة" لم يرد في التقارير الحالية إلا في شركة واحدة، وذلك على خلاف العديد من المصطلحات المحاسبية والإدارية والاقتصادية التي درجت الشركات على استخدامها في التقارير الحالية.

نتائج البحث:

تمثل الهدف الرئيس من هذا البحث في تحديد مدى مساهمة تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية. ولتحقيق هذا الهدف تمت مناقشة أوجه القصور في التقارير المالية وبالتالي فجوة الإفصاح المحاسبي بها، كذلك تم دراسة طبيعة تقارير الأعمال المتكاملة من حيث مفهومها وأهميتها وخصائصها ومحتواها ودورها في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي. وقد اسفر الجانب النظري من البحث عن مجموعة من النتائج من أهمها:

١- يوجد قصور في التقارير المالية في تقديم معلومات - مالية وغير مالية - كافية عن كافة جوانب أنشطة المنشأة، وبالتالي توجد فجوة في الإفصاح المحاسبي وبخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاستدامة والحوكمة والمعلومات المستقبلية.

٢- يوجد أثر تفاضلي لتقارير الأعمال المتكاملة في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي، وذلك من حيث الأثر الإيجابي في توفير مستويات إفصاح مالي وغير مالي يتسم بالشمولية من ناحية، وبطريقة أو بأسلوب عرض متكامل لجميع أعمال (أنشطة) المنشأة من ناحية أخرى.

٣- إن تقارير الأعمال المتكاملة - التي تُبنى على نظرية أصحاب المصلحة ومدى القدرة على خلق القيمة - تُسهم بشكل ملحوظ في الحد من فجوة الإفصاح المحاسبي، وهذا الإسهام وضحت أهميتها المنشودة وخصائصها وعناصرها.

ولقد توصل الباحث من خلال التحليل الوصفي لنتائج تطبيق مؤشر الإفصاح المقترح بالدراسة التطبيقية بالبحث إلى مجموعة من النتائج، ملخصها في التالي:

١- إن مستوى الإفصاح في التقارير المالية الحالية لمجتمع الدراسة يعد درجة إفصاح متوسطة، وذلك في مقابل ما يتطلبه الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمستويات إفصاح مجتمع الدراسة (٠,٩٣) من القيمة المطلوبة الموزونة بـ (٢) وبانحراف معياري (٠,١٦) ونسبة مئوية للمتوسط الحسابي (٤٦,٤%) من المعلومات - المالية وغير المالية - الواردة بمؤشر الإفصاح المقترح.

٢- إن نسبة المتوسط العام لمستوى الإفصاح - بناءً على مشاهدات تحليل مضمون التقارير المالية - لمجتمع الدراسة بلغت (٦٥,٢%) من المستوى المطلوب طبقاً لمؤشر الإفصاح المقترح، حيث تبين أن نسبة الإفصاح في شكله التفصيلي عن بنود مؤشر الإفصاح المقترح بلغت (٢٧,٦%)، وأن نسبة الإفصاح في شكله المختصر وغير المحدد بلغت (٣٧,٦%)، في حين بلغت نسبة عدم الإفصاح (٣٤,٨%).

٣- إن المعلومات الواردة في التقارير المالية لمجتمع الدراسة لم تُبنى على (لا تعكس) التوجه الحديث نحو فلسفة خلق القيمة ومفهومها، والحفاظ عليها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، حيث تقتصر هذه التقارير في محتواها إلى كثير من المعلومات - المالية وغير المالية - المتعلقة بالمحاور الثمانية السابق ذكرها والواردة بالإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة، كما تقتصر إلى طريقة العرض والكتابة الموجزة والمحددة نحو إظهار العلاقات الترابطية والمتداخلة بين الموارد المتاحة (رؤوس الأموال) وتخصيصها في كافة أنشطتها التقليدية وغير التقليدية، وذلك من أجل تقديم تصور شامل عن عملية خلق القيمة والحفاظ عليها عبر الزمن.

٤- إن نتائج تطبيق مؤشر الإفصاح المقترح على مجتمع الدراسة وتحليلاتها الوصفية تُثبت احتواء الإطار المفاهيمي على معلومات - مالية وغير مالية - أشمل لكافة أنشطة المنشأة، وهذه المعلومات من شأنها تدعيم أصحاب المصلحة في عملية التفكير الشامل في فهم كيفية قيام المنشأة بخلق القيمة والحفاظ عليها، الأمر الذي يُمكن معه القول بأن تقارير الأعمال المتكاملة تؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية.

وللتأكيد على نتائج التحليل الوصفي من ناحية، واختبار فرض الدراسة من ناحية أخرى، قام الباحث بإجراء تحليل استدلالي باستخدام الاختبار الإحصائي المناسب، ولقد توصل الباحث من خلال اختبار فرض الدراسة إلى إنه توجد فروق جوهرية عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٠) بين المتوسط الحسابي لمستويات إفصاح مجتمع الدراسة مقارنةً بالوسط الفرضي لمؤشر الإفصاح المقترح، وأن الفروق الجوهرية لصالح مؤشر الإفصاح المقترح المبني على الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد

التقارير المتكاملة، الأمر الذى يُمكن معه القول بأن تقارير الأعمال المتكاملة تؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية فيما يتعلق بعملية خلق القيمة والحفاظ عليها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وذلك من خلال تطوير وتحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير الحالية في الجوانب التالية: الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الأداء، الرؤية أو التطلعات المستقبلية، أسس الإعداد والعرض.

توصيات البحث:

فى ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج يوصى الباحث بما يلى:

- ١- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة، وذلك من خلال إعداد دليل لتقرير الأعمال المتكامل أسوةً بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري التابع لهذه الهيئة.
- ٢- قيام البورصة المصرية بتبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة، وذلك من خلال إعداد إرشادات ونماذج لتقرير الأعمال المتكامل أسوةً بنماذج الحوكمة التي تعدها هذه البورصة.
- ٣- قيام البورصة المصرية بتطوير متطلبات إدراج الشركات في مؤشر S&P/EGX ESG لإدخال تقرير الأعمال المتكامل كأحد معايير الإدراج بالمؤشر.
- ٤- الاهتمام الأكاديمي بمدخل تقارير الأعمال المتكاملة كاتجاه حديث نحو تطوير التقارير المالية المنشورة من حيث اعتباره نموذج بديل للنموذج المحاسبى الحالى أو إمكانية تطويعه لجعله تنقيحاً وتطويراً فى النموذج المحاسبى الحالى.

نقاط مقترحة لبحوث مستقبلية:

إن البحث الحالى ونتائجه تبرز بعض القضايا التى يمكن أن تكون مجالاً لأبحاث قادمة وذلك على النحو التالى:

- ١- دراسة تأثير تقارير الأعمال المتكاملة على عملية إدارة المخاطر فى المنشآت المصرية.
- ٢- دراسة دور أساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية فى عملية إعداد تقرير الأعمال المتكامل.

مراجع البحث:

• مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، فريد محرم فريد (٢٠١٨)، "أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة - دليل تطبيقي من سوق الأسهم المصري"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ١ : ٦٠٤ - ٦٧٠.
- الأرضي، محمد و داد (٢٠١٥)، "إطار مقترح من المقاييس المحاسبية ومقاييس القيمة كمدخل لتطوير التقارير المالية - منظور المستثمر دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بمؤشر البورصة المصرية EGX30"، *المجلة العلمية*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، عدد ٥٩ : ٢٣٩ - ٣٠١.
- _____ (٢٠٠٩)، "دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية"، *المجلة العلمية*، كلية التجارة، جامعة أسيوط، عدد ٤٧ : ١٦٧ - ٢٦٥.
- الحميد، عبدالرحمن بن إبراهيم (٢٠٠٩)، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على ضوء الأداء المالي للشركات"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، عدد ٣ : ١٠٣٢ - ١٠٨١.
- الصاوي، غفت أبوبكر محمد (٢٠١٤)، "المحاسبة عن رأس المال الطبيعي وبصفة خاصة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الأيكولوجية - الممارسة الحالية والاتجاهات المستقبلية - دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ١٨، عدد ٤ : ٤٩٣ - ٥٧٦.
- العازمي، فالح راشد (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأوجه القصور في التقارير المالية الحالية وأثرها على الإفصاح المحاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات الكويتية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة حلوان، عدد ٤، جزء ٢ : ١٧١ - ٢٠٦.
- العلاوين، أمجد عبد الفتاح (٢٠١٦)، "التقارير المتكاملة كأداة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الأردني"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مجلد ٧، عدد ٣ : ٣٨١ - ٤٢٧.
- الفارس، أحمد خليفة علي (٢٠١٤)، "الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مجلد ٢٨، عدد ٢، جزء ١ : ٢٣٣ - ٢٦٤.
- الهواري، ناهد محمد يسري (٢٠١٥)، "محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاسها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية - دراسة نظرية وميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ١٩، عدد ٤ : ٦٣٣ - ٧٤٦.
- حسب الله، وفاء يوسف أحمد (٢٠١٥)، "تفعيل دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلي لتحسين جودة الإفصاح الاختياري - دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ١٩، عدد ٤ : ٥٣٩ - ٦٣٢.

- رجب، نشوي شاكِر علي (٢٠١٦)، "محددات جودة الإفصاح غير المالي عن المعلومات المستقبلية على مواقع الشركات المدرجة في مؤشر EGX30"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠، عدد ٤، جزء ١ : ٣٧٥ - ٤١٥.
- عبدالعظيم، محمد حسن محمد (٢٠٠٥)، "دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية في المنظمات"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، مجلد ٢١، عدد ١ : ١ - ٤١.
- عبده، أحمد عبدالله خليل (٢٠١٩)، "استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، عدد ١ : ٦٥١ - ٦٨٥.
- علي، عبدالوهاب نصر (٢٠١٢)، "مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة والمراجعة، ١-٢ أكتوبر: ٣٢٤-٣٦٥.
- علي، محمود أحمد أحمد (٢٠١٣)، "أثر تفعيل تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار في الأسهم - دراسة تجريبية على شركات الأسمت في مصر"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، عدد ديسمبر: ٣٥٥ - ٤٣١.
- عمر، ساكار ظاهر ؛ السقا، زياد هاشم (٢٠١٣)، "أساليب المحاسبة المالية الاستراتيجية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للوحدات الاقتصادية"، *مركز الدراسات المستقبلية*، كلية الحداثة الجامعة، عدد ٤٣ : ٦٣ - ١٢٦.
- محمد، مؤمن فرحات السيد (٢٠١٦)، "تقييم أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة في إشارة للمؤشر المصري - دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠، عدد ٤، جزء ١ : ١٩٣ - ٢٨١.
- ملو العين، علاء محمد ؛ عبدالحكيم، مجدى مليجي (٢٠١٣)، "قياس مستوى شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية بمنشآت الأعمال السعودية - دراسة نظرية تطبيقية"، *مجلة الإدارة العامة*، معهد الإدارة العامة، مجلد ٥٣، عدد ٢ : ٥٤٦ - ٦١٣.
- مليجي، مجدى عبدالحكيم (٢٠١٥)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ١٩، عدد ٤ : ١ - ٦٠.
- _____ (٢٠١٥)، "محددات الإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ١٩، عدد ١، جزء ١ : ١٤٩ - ٢٣٦.
- نصير، عبدالناصر عبداللطيف محمد (٢٠١٧)، "دور التقرير المتكامل في دعم جودة حوكمة الشركات - دراسة نظرية وميدانية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٣١، عدد سبتمبر : ١٢٩ - ١٨٩.
- يونس، وليد حمدى الحسيني (٢٠١٠)، "القياس المحاسبي للأصول المعرفية من منظور استراتيجي"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، عدد ١ : ١٠٧ - ١٣٨.
- وزارة الاستثمار المصرية، *معايير المحاسبة المصرية*، إصدار عام ٢٠١٩.

- Angedia, D., & Suryaningsih, R. (2015). The Effect of Environmental Performance And Corporate Social Responsibility Disclosure Towards Financial Performance (Case Study to Manufacture, Infrastructure, And Service Companies That Listed At Indonesia Stock Exchange). *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 211: 348 – 355.
- Association of Chartred Certified Accountants (ACCA). (2012). *Integrated reporting: the influence of King III on social, ethical and environmental reporting*.
- Beck, C., Dumay, J., & Frost, G. (2017). In pursuit of a 'single source of truth': from threatened legitimacy to integrated reporting. *Journal of Business Ethics*, 141. 1: 191-205.
- Bernardi, C., & Stark, A. W. (2018). Environmental, social and governance disclosure, integrated reporting, and the accuracy of analyst forecasts. *The British accounting review*, 50. 1: 1-49.
- Busco, C., Frigo, M. L., Paolo, Q., & Angelo, R. (2013). "Redefining corporate accountability through integrated reporting: What happens when values and value creation meet?.". *Strategic Finance*, August: 33-41.
- Carvalho, N., & Murcia, F. D. R. (2016). *The relationship between integrated reporting and cost of capital*. In Integrated Reporting. Palgrave Macmillan, London: 253-268.
- Cheng, M., Green, W., Conradie, P., Konishi, N., & Romi, A. (2014). "The international integrated reporting framework: key issues and future research opportunities". *Journal of International Financial Management & Accounting*, 25.1: 90-119.
- Correa-Ruiz, C., & Moneva-Abadía, J. M. (2011). Special issue on social responsibility accounting and reporting in times of 'sustainabilityDownturn/crisis. *Revista de Contabilidad*, 14, 187-211.
- Dumitru, M., Gușe, R. G., Feleagă, L., Mangiuc, D. M., & Feldioreanu, A. I. (2015). Marketing communications of value creation in sustainable organizations. The practice of integrated reports. *Amfiteatru Economic Journal*, 17 (40), 955-976.
- Grundy, T., Johnson, G., & Scholes, K. (1998). *"Exploring strategic financial management"*. Prentice Hall.
- Haller, A., & Staden, C. (2014). The value added statement—an appropriate instrument for Integrated Reporting. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*. 27. 7 : 1190-1216.
- Havlova, K. (2015). What integrated reporting changed: the case study of early adopters. *Procedia Economics and Finance*, 34, 231-237.
- Hayati, M., & Putra, A. R. (2015). The effect of intellectual capital to value relevance of accounting information based on PSAK convergence of IFRS (manufacture firms in Indonesia). *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 211, 999-1007.
- Hoang, T. G., Vu, T. K., Nguyen, H. T., & Luu, H. N. (2020). Mandatory integrated reporting disclosure and corporate misreporting. *Journal of Applied Accounting Research*. 21. 3: 363-382.
- Ioana, D., & Adriana, T. T. (2013). Research agenda on integrated reporting: new emergent theory and practice. *Procedia Economics and Finance*, 15: 221-227.

- International Accounting Standards Board (IASB). (2018). **"Conceptual Framework for Financial Reporting"**.
- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2013). **"The International Integrated Reporting Framework"**.
- _____(2011). **"The International Integrated Reporting Framework"**.
- Kiyanga, B. P. L. (2014). Corporate disclosure quality: A comparative study of Botswana and South Africa. **Master dissertation**.
- Kosovic, K., & Patel, P. (2013). "Integrated Reporting-Is it value relevant?: A quantitative study on Johannesburg Stock Exchange", **Master thesis within Business Administration**, Jönköping, Sweden.
- KPMG. (2011). **"Introduction to Integrated Reporting"**.
- Liu, Z. G., Liu, T. T., McConkey, B. G., & Li, X. (2011). Empirical analysis on environmental disclosure and environmental performance level of listed steel companies. **Energy Procedia**, 5, 2211-2218.
- Maqbool, S., & Zameer, M. N. (2018). Corporate social responsibility and financial performance: An empirical analysis of Indian banks. **Future BusinessJournal**, 4: 84-93.
- Oyewumi, O. R., Ogunmeru, O. A., & Oboh, C. S. (2018). Investment in corporate social responsibility, disclosure practices, and financial performance of banks in Nigeria. **Future Business Journal**, 4. 2, 195-205.
- Pavlopoulos, A., Magnis, C., & Iatridis, G. E. (2017). "Integrated reporting: Is it the last piece of the accounting disclosure puzzle?". **Journal of Multinational Financial Management**, 41: 23-46.
- Reuter, M., & Messner, M. (2015). "Lobbying on the integrated reporting framework". **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 28.3: 365-402.
- Ruiz-Lozano, M., & Tirado-Valencia, P. (2016). Do industrial companies respond to the guiding principles of the Integrated Reporting framework? A preliminary study on the first companies joined to the initiative. **Revista de Contabilidad – Spanish Accounting Review**. 19. 2 : 252-260.
- Songini, L., Pistoni, A., Baret, P., & Kunc, M. H. (2020). *Non-Financial Disclosure and Integrated Reporting: Practices and Critical Issues*. **Emerald Publishing Limited**.34 : 1-5.
- Steyn, M. (2014). "Organisational benefits and implementation challenges of mandatory integrated reporting". **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, 5.4: 476-603.
- Stubbs, W., & Higgins, C. (2014). Integrated reporting and internal mechanisms of change. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**. 27. 7 : 1068-1090.
- Villiers, C., & Mahonen, J. (2014). Article 11: Integrated reporting or non-financial reporting?. In **The Greening of European Business under EU Law**. Routledge: 118-143.
- Vogt, M., Hein, N., Da Rosa, F. S., & Degenhart, L. (2017). Relationship between determinant factors of disclosure of information on environmental impacts of Brazilian companies. **Estudios Gerenciales**, 33(142), 24-38.
- Zhou, S., Simnett, R., & Green, W. (2017). Does integrated reporting matter to the capital market?. **Abacus**, 53. 1: 94-132

ملحق رقم (١)
مجتمع الدراسة التطبيقية

القطاع طبقاً لتصنيف البورصة المصرية	اسم الشركة	رقم الشركة طبقاً لترتيب ورودها في الدراسة التطبيقية
أغذية ومشروبات وتبغ	الشرقية للدخان - إيسترن كومباني	١
عقارات	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٢
رعاية صحية وأدوية	ابن سينا فارما	٣
طاقة وخدمات مساندة	الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك	٤
أغذية ومشروبات وتبغ	الإسماعيلية مصر للدواجن	٥
أغذية ومشروبات وتبغ	عبور لاند للصناعات الغذائية	٦
موارد أساسية	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما	٧
رعاية صحية وأدوية	مستشفى كليوباترا	٨
بنوك	مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر	٩
موارد أساسية	سيدى كرير للبتروكيماويات	١٠
اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	راية لخدمات مراكز الاتصالات	١١
منسوجات وسلع معمرة	دايس للملابس الجاهزة	١٢
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	جى بى أوتو	١٣
عقارات	بالم هيلز للتعمير	١٤
أغذية ومشروبات وتبغ	إيديتا للصناعات الغذائية	١٥
مقاولات وإنشاءات هندسية	أوراسكوم كونستراكشون بي ال سي	١٦
اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	المصرية للاتصالات	١٧
خدمات النقل والشحن	المصرية لخدمات النقل - ايجيترانس	١٨
خدمات مالية غير مصرفية	المجموعه المالية هيرمس القابضة	١٩
منسوجات وسلع معمرة	النساجون الشرقيون للسجاد	٢٠
خدمات مالية غير مصرفية	القابضة المصرية الكويتية	٢١
عقارات	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	٢٢
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	السويدي اليكترويك	٢٣
بنوك	البنك التجاري الدولي - مصر	٢٤
أغذية ومشروبات وتبغ	الصناعات الغذائية العربية - دومتى	٢٥
خدمات تعليمية	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	٢٦
أغذية ومشروبات وتبغ	جهينة للصناعات الغذائية	٢٧
مواد بناء	السويس للأسمنت	٢٨
خدمات مالية غير مصرفية	القلعة للاستشارات المالية	٢٩
عقارات	أوراسكوم للتنمية مصر	٣٠

ملحق رقم (٢)

مؤشر الإفصاح المقترح طبقاً للآطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة

(٢) يفصح (١) يفصح إلى حد ما (صفر) لا يفصح

مستويات الافصاح													بيان			
عام ٢٠٢٠			عام ٢٠١٩			عام ٢٠١٨			عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٦				
٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢	٠			١	٢
الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية															١	القيم الثقافية والأخلاقية في المنشأة.
															٢	هيكل التشغيل و هيكل الملكية بالمنشأة.
															٣	الأنشطة الرئيسة للمنشأة والسوق الذى تعمل فيه.
															٤	الظروف التنافسية للمنشأة.
															٥	مكانة المنشأة فى السوق من خلال توضيح عوامل التهديد بمنافسين جدد أو ظهور منتجات بديلة.
															٦	توضيح مدى قوة العملاء والموردين فى المساومة مع المنشأة.
															٧	موقف المنشأة داخل سلسلة القيمة
															٨	التقرير عن عدد العاملين بالمنشأة.
															٩	التقرير عن التغييرات التى طرأت على عدد العاملين بالمنشأة.
															١٠	الافصاح عن عدد الدول التى تعمل فيها المنشأة
															١١	مدى الافصاح عن مستوى التأثير بقوانين الاستثمار ومدى تأثيرها على قدرة المنشأة على خلق القيمة.
الحكومة															١٢	هيكل إدارة المنشأة.
															١٣	توصيف هيكل إدارة المنشأة.
															١٤	مهارات وخبرات هيكل إدارة المنشأة.
															١٥	آليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
															١٦	استراتيجيات إدارة المخاطر.
															١٧	الافصاح عن أصحاب المصلحة الرئيسيين.
															١٨	آليات تحفيز وتنمية الابتكارات بالمنشأة.
															١٩	المتطلبات والقواعد القانونية للحكومة داخل المنشأة.
نموذج الأعمال															٢٠	رأس المال المالى.
															٢١	رأس المال المصنع.
															٢٢	رأس المال الفكرى.
															٢٣	رأس المال التنظيمى مُتمثل فى المعرفة المتعلقة بالأنظمة والاجراءات والاتفاقيات.
															٢٤	رأس المال البشرى.
															٢٥	رأس المال الاجتماعى والعلاقات.
															٢٦	رأس المال الطبيعى (الهواء، الماء، الأرض، المعادن، الغابات، التنوع البيولوجى، صحة النظام البيئى).
															٢٧	البحوث والتطوير.

تابع: ملحق رقم (۲)

مؤشر الإفصاح المقترح طبقاً للآطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة

(٢) يفصح (١) يفصح إلى حدِّ ما (صفر) لا يفصح

مستويات الافصاح															بيــــــــــــــــان		تابع / نموذج الأعمال
عام ٢٠٢٠			عام ٢٠١٩			عام ٢٠١٨			عام ٢٠١٧			عام ٢٠١٦					
٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢			
															٢٨	التخطيط.	
															٢٩	التصميم.	
															٣٠	تحويلات الإنتاج.	
															٣١	تميز المنتجات.	
															٣٢	تجزئة السوق.	
															٣٣	التوزيع.	
															٣٤	تقديم الخدمات.	
															٣٥	رقابة الجودة.	
															٣٦	تحسين التشغيل.	
															٣٧	إدارة العلاقات.	
															٣٨	خدمات ما بعد البيع.	
															٣٩	المنتجات.	
															٤٠	الخدمات.	
															٤١	المخلفات.	
															٤٢	منتجات وخدمات ثانوية أخرى.	
															٤٣	رضا العملاء.	
															٤٤	الأرباح أو الخسائر.	
															٤٥	عوائد المساهمين.	
															٤٦	استهلاك الأصول.	
															٤٧	دعم الاقتصاد القومى.	
															٤٨	الضرائب.	
															٤٩	خلق فرص العمل.	
															٥٠	تطوير العاملين.	
															٥١	تحسين مستوى المعيشة.	
															٥٢	تأثير البيئة.	
															٥٣	تراخيص التشغيل.	

تابع: ملحق رقم (٢)

مؤشر الإفصاح المقترح طبقاً للاطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة
(٢) يفصح (١) يفصح إلى حد ما (صفر) لا يفصح

مستويات الافصاح												بيــــــــــــــــان					
عام ٢٠٢٠			عام ٢٠١٩			عام ٢٠١٨			عام ٢٠١٧						عام ٢٠١٦		
٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢				٠	١	٢
															٥٤	مخاطر والفرص	المخاطر المتعلقة بموقف المنشأة في السوق.
															٥٥		المخاطر المتعلقة بنموذج الأعمال الخاص بالمنشأة.
															٥٦		العلاقات بين الأداء الماضي والحالي والمستقبلي، والعوامل التي أحدثت التغييرات في الأداء عبر الزمن.
															٥٧		تحقيق التوازن بين المصالح قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
															٥٨		استفادة المنشأة من التجارب الماضية في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية المستقبلية.
															٥٩		التوجه الاستراتيجي نحو استمرار رؤوس الأموال وقدرة المنشأة على تحمل تكلفتها، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه عملية خلق القيمة.
															٦٠		تمييز منتجاتها وتجزئة السوق وقنوات التوزيع.
															٦١		مدى اعتماد نموذج أعمال المنشأة على توليد الدخل بعد نقطة البيع الأولية، وذلك من خلال توفير معلومات عن اتفاقيات الضمان والصيانة الممتدة عقب البيع.
															٦٢		معلومات عن قدرة المنشأة على الابتكار.
															٦٣		مرونة نموذج أعمال المنشأة لاستيعاب التغييرات الفعلية والمحتملة.
															٦٤	الاستراتيجية وتخصيص الموارد	الأهداف الاستراتيجية قصيرة الأجل.
															٦٥		الأهداف الاستراتيجية متوسطة الأجل.
															٦٦		الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل.
															٦٧		استراتيجيات تحقيق أهداف المنشأة.
															٦٨		معلومات عن خطط تخصيص الموارد من أجل تنفيذ استراتيجيات المنشأة.
															٦٩		قياس الانجازات والنتائج المستهدفة على المدى قصير ومتوسط وطويل الأجل.
															٧٠		مدى استجابة نموذج أعمال المنشأة للتغيرات التي قد تطرأ عليه.
															٧١		توفير معلومات عن إدارة المخاطر المتعلقة برؤوس الأموال المتاحة.
															٧٢		توضيح الميزة التنافسية للمنشأة في مجال خلق القيمة.
															٧٣		استراتيجية المنشأة نحو الأبعاد البيئية والاجتماعية لمنحها ميزة تنافسية.
															٧٤	الميزة التنافسية للمنشأة في مجال خلق القيمة من خلال توفير معلومات عن دور المنشأة في أنشطة التطوير والابتكارات.	

تابع: ملحق رقم (٢)

مؤشر الإفصاح المقترح طبقاً للاطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة
(٢) يفصح (١) يفصح إلى حد ما (صفر) لا يفصح

مستويات الافصاح												بيان					
عام ٢٠٢٠			عام ٢٠١٩			عام ٢٠١٨			عام ٢٠١٧						عام ٢٠١٦		
٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢	٠	١	٢				٠	١	٢
															٧٥	الأداء	مؤشرات كمية تتعلق بالأهداف والمخاطر والفرص.
															٧٦		توضيح أهمية المؤشرات السابقة، وأثارها، إضافةً إلى الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعدادها.
															٧٧		الآثار الايجابية والسلبية على رؤوس الأموال وسلسلة القيمة.
															٧٨		وصف العلاقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ووصف مدى استجابة المنشأة لمتطلباتهم المشروعة.
															٧٩		الروابط والعلاقات بين الأداء الماضى والأداء الحالى.
															٨٠		الروابط والعلاقات بين الأداء الحالى ورؤية المنشأة وتطلعاتها نحو المستقبل.
															٨١		مؤشرات الأداء الرئيسة (المقاييس المالية).
															٨٢		مؤشرات الأداء الرئيسة (المقاييس غير المالية).
															٨٣	مؤشرات الأداء الرئيسة التى تجمع بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية مثل معدل انبعاثات الغازات إلى المبيعات، مؤشرات حول النمو المتوقع للإيرادات وربطه برأس المال الفكرى.	
															٨٤		العلاقات والروابط بين الأداء الحالى والقواعد التنظيمية، وأثر القوانين واللوائح على أداء المنشأة.
															٨٥	الرؤية أو التطلعات	توقعات المنشأة فى شأن البيئة الخارجية التى من المحتمل أن تواجهها على المدى القصير والمتوسط والطويل.
															٨٦		توضيح آثار هذه التوقعات على المنشأة، إضافةً إلى وصف مدى التأهيل الحالى للمنشأة لمواجهة التحديات والغموض المحتمل حدوثهما.
															٨٧		وصف لتطلعات المنشأة بناء على الوضع الحالى (قدرة المنشأة على توفير الفرص ، قدرة المنشأة على توفير رؤوس الأموال وتخفيض تكلفتها).
															٨٨		توقعات المنشأة المستقبلية
															٨٩	أسس الإعداد والعرض	معايير المحاسبة المالية المتبعة فى إعداد التقارير المالية الحالية.
															٩٠		صيغة رسمية ومحددة من قبل المنشأة لقياس رضا العملاء.
															٩١		إطار رسمى ومحدد من قبل المنشأة لتقييم المخاطر.
															٩٢		الاعتماد على أسس وآليات هيكل الحوكمة المطبق داخل المنشأة.
															٩٣		الاعتماد على أسس وآليات تقرير الاستدامة.